

طبع بأمر من صاحب الجلالة الأمير المؤمنين الحسن الثاني في قصره لاهية

المملكة المغربية
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

تحفة الأجانب

في تسهيل
علم الفرائض ومسائل الصَّحَابِ
(كتاب في الموارِيث)

للفقيه الحاج عبد السلام السَّمِيج

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

وبعد، فإن علم الفرائض والمواريث من أجل العلوم الإسلامية وأرفعها قدرا ومنزلة، وأعلاها شأنًا ومكانة، فهو العلم الشرعي الذي تعرف به الحقوق المتعلقة بالتركة، وكيفية قسمها بين الورثة، وما لكل واحد من حظ ونصيب فيها، ومن يكون وارثًا بالفرض أو التعصيب أو بهما، ومن يكون محجوبًا بغيره من الورثة ومن ليس كذلك، إلى غير ذلك من الأحكام الشرعية المتصلة بهذا الموضوع الهام في حياة المسلمين.

وإن مما يدل على أهمية هذا العلم ومكانته عند أمة الإسلام، أن الله سبحانه وتعالى تولى بنفسه أمره وبيانه، ووضع أسسه وأحكامه، وفصلها في سورة النساء من كتابه الحكيم، فقال تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ﴾ إلى قوله سبحانه: ﴿وَصِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

وزادها النبي ﷺ تبليانا وتوضيحا في سنته النبوية الطاهرة.

واهتم العلماء المسلمون قديما وحديثا بعلم الفرائض والميراث، فتوسعوا في مسائله وجزئياته، وتناولوها بالشرح والتبسيط في مختلف الكتب الفقهية، وألفوا فيها تأليف خاصة عديدة، ما بين منثور ومنظوم، وما بين مختصر ومطول، وشرحوها شروحا ضافية، ووضعوا فيها أمثلة عملية وتطبيقية حتى يسهل على الطالب والدارس فهمها وتحصيلها، ومعرفة الحلول العملية للحالات الطارئة والمسائل المشابهة لها، فيجد لها القارئ والباحث الحكم الشرعي المناسب، والحل الموافق من خلال نصوص القرآن الكريم، وأحاديث نبينا المصطفى الأمين، وما أنتجه وكتبه في هذا العلم السلف الصالح والخلف الصالح من علماء وفقهاء المسلمين.

وكيف لا يكون اهتمام العلماء بهذا العلم الإسلامي الهام، وقد عرفوا أهميته ومكانته في حياة كل مسلم ومسلمة، ورغب النبي ﷺ في تعلمه وتعليمه أمته المومنة، فقال عليه الصلاة والسلام: «تعلموا الفرائض وعلموها النكاس فإنها أول ما يرفع من العلم، حتى يختلف اثنان في الفريضة، فلا يجدان من يقضي بينهما» ولذلك فإن أي كتاب جامع للعبادات والمعاملات من

كتب الفقه الإسلامي إلا وتجده متضمنا لباب الفرائض ومشملا عليه، ومستوعبا لأهم مسائله وقضاياها، حتى إن البعض من الفقهاء أفرد علم الفرائض والميراث بكتاب وتأليف خاص كما سبق ذكره والإشارة إليه.

وممن كتب فيه وأفرده بالتأليف من العلماء المعاصرين، فضيلة العالم الجليل، الفقيه النحرير، التقي الزاهد الورع، السيد عبد السلام اسميج رحمه الله، فقد ألف فيه تأليفا صغير الحجم، كبير الفائدة، سماه «تحفة الأنجاب في علم الفرائض وتسهيل مسائلها الصعاب». تناول فيه أهم أحكامه، وبسط فيه جل مسائله على مذهب الإمام مالك رحمه الله، وتوسع فيها بالبيان والتفصيل، وإيراد الأمثلة التطبيقية العملية لكل فريضة، فجاء تأليفا لطيفا، مختصرا مفيدا، نافعا للمبتدئين، ومعينا للمتمكنين والمتخصصين.

وانطلاقا من الأهمية الكبيرة والمكانة الجليلة التي لهذا العلم بين سائر العلوم الإسلامية، واستمرارا للرسالة الإسلامية الخالدة، والدور العلمي الذي تضطلع به وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تحت الرعاية الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله، ورغبة من الوزارة في توفير كتاب مبسط وميسر في علم الفرائض يكون في متناول الطلبة الدارسين للعلوم الإسلامية في المدارس والمعاهد الدينية التابعة للوزارة، ومرجعا لغيرهم من الدارسين والراغبين في دراسة هذا العلم من أبناء المؤسسات العلمية من معاهد وغيرها.

يسعد وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أن تقوم بطبع هذا الكتاب المختصر والمفيد في علم الفرائض والمواريث، وتيسر نشره والاستفادة منه لمختلف الطلبة والدارسين، تعميما للفائدة، وتخليدا لحياة مؤلفه الذي قصد بتأليفه أن ينتفع به الناس.

كما يسعد الوزارة أن تتوجه إلى الله العلي القدير، وتسأله سبحانه أن يجعل طبعه في سجل الأعمال الصالحة، والحسنات الثابتة، والمكارم الخالدة لمولانا أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين راعي العلم والعلماء جلالته الحسن الثاني، وأن يبارك الله في حياته ويمد في عمره، ويمتعه بموفق فور الصحة والعافية، ويحفظه بما حفظ به الذكر الحكيم، وأن يقر الله عين جلالته بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير الجليل سيدي محمد، وصنوه صاحب السمو الملكي الأمير المجيد مولاي رشيد، وأن يحفظه في كافة أسرته الملكية الشريفة، إنه سبحانه سميع مجيب.

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية
الدكتور عبد الكبير العلوي المدغري

نبذة من حياة المؤلف
الفقيه الحاج عبد السلام السميع
المتوفى سنة 1976 رحمه الله

كان المؤلف رحمه الله في السادسة من عمره حينما أدخله جده السيد أحمد السميع الكتاب عند الطالب الأجل، الحاج محمد ابن علال الذي أخذ بدوره القرآن عن عم جدنا سيدي محمد بن عبد القادر، وحينما ناهز الإثنتي عشرة سنة تقريبا كان ذلك الكتاب يحتوي على علماء أجلاء يدرسون المواد الإسلامية من فقه ونحو وأدب ورياضيات. فمنهم العالم الأجل، الفاضل، سيدي محمد ابن عبد القادر الملقب بمَشْوَ، مدرس المواد الأدبية، وسيدي بن الحسن مدرس الرياضيات، والشريف المدغري مولاي أحمد بن اليزيد مدرس الأدب، والسيد أحمد لخصاصي مدرس الرياضيات رحمة الله على الجميع وغيرهم، وكان رحمه الله من أنجب التلاميذ الذين يدرسون بالكتاب هذه المواد، مما جعل الطالب ابن علال يحبه محبة كبيرة ويقدمه على سائر زملائه.

وما إن أتم كتاب الله حتى كانت لديه رضي الله عنه نبذة حسنة من المواد المذكورة، والتحق بمسجد ابن يوسف لدراسة العلم من مختصر خليل وألفية ابن مالك وفنون أخرى...، وكانت الدراسة آنذاك لم تنتظم فيه بعد، كما هو معهود، وإنما كان معروفا أن موعد الدروس الأولية بعد صلاة الصبح إلى الثامنة أو التاسعة صباحا، والدروس الثانية من التاسعة إلى الحادية عشرة صباحا، ثم يغلق المسجد. وبعد صلاة الظهر الأول يدرس النحو ثم الدروس الثانوية بعد صلاة الظهر الثاني إلى صلاة العصر، وهكذا دواليك. وبعد صلاة المغرب يحضر عند بعض العلماء لدراسة العلم من فقه وتفسير.

والعلماء الذين أخذ عنهم، نذكر على رأسهم العالم العلامة سيدي أحمد بن الحاج المحجوب رحمه الله، وكان إماما عالما ورعا، وعرف بالكشف، وعلى نهجه في الإخلاص والعلم والعفة والولاية والزهد في الدنيا سار المرحوم سيدي عبد السلام.

ومن أشياخه أيضا العالم العلامة الأصولي المفسر الشهير مولاي أحمد العلمي، كان يأخذ عنه علم الأصول من «جمع الجوامع» مع شرحه لجلال الدين المحلي، وتفسير كتاب الله العزيز للبيضاوي في مسجد ابن يوسف ليلا.

ومنهم العالم العلامة الفقيه المشهور سيدي محمد بن عمر بن نوح السملالي رحمه الله، كان يأخذ عنه الفقه الإسلامي كمختصر خليل، وأحياناً يأخذ عنه صحيح البخاري في شهر رمضان، وأحياناً أخرى يأخذ عنه المنطق لمؤلفه عبد الرحمان الأخضرى وشرحه المعروف بالقويسني والباجوري. وقد تولى هذا الولي الصالح القضاء في الصويرة قبل الحماية فزهد فيها ورجع إلى مراکش.

ومن أشيائه كذلك العالم العلامة الحاج الحسن الشاوي كان يأخذ عنه العلم وأكثر أخذه عنه مختصر خليل.

ومنهم العلامة القاضي في وقته، المرحوم مولاي أحمد صهر السلطان المقدس مولاي يوسف رحمه الله، وقد أخذ عنه الفقه الإسلامي ومختصر خليل.

وكان رحمه الله كلما ختم عند أشيائه فنا من الفنون إلا ونظم قصيدة يذكر فيها فضل المؤلف، والشروح، والشيخ.

ومن أشيائه في العلوم الرقيقة من عروض وأصول وبلاغة، الشيخ العالم العلامة البحر الفهامة الزاهد في الدنيا، الشريف سيدي محمد المدعو بابن المبخوث الفلاي الملياني. كان لا يأخذ عن هذا العالم إلا النزر القليل، نظراً لشدة انغلاقه على نفسه رحمه الله، إذ كان لا يحب الظهور. كان يأخذ عنه في مسجد «القنارية» جمع الجوامع، والخزرجية في علم العروض، ورسالة الوضع للعضد، وتلخيص المفتاح للإمام الخطيب القزويني مع شرحه لسعد الدين التفتزاني وغير ذلك.

ومن العلماء الذين أخذ عنهم الإجازة في الحديث والسند، المحدث العظيم الذي كان يشار إليه في وقته بالأصابع سيدي محمد بن المدني بن الحسن بن رحمهم الله جميعاً.

ومن مناقبه رحمه الله أنه حينما طلب الإجازة من شيخه سيدي أحمد بن الحاج المحجوب فيما أخذ عنه بإذن الله، عهد له بأن يأتيه إلى منزله صباحاً في العاشرة والنصف. وحينما ذهب في الوقت المحدد لم يجده، فتحير وذهب إلى متعبده المعروف برباط سيدي أبو عمرو، الذي هو بجوار مسجد ابن يوسف، فلم يجده، فسأقته رحمه الله الأقدار الربانية إلى روضة باب أغمات، وما إن دخلها حتى وجد الشيخ المذكور جالساً أمام قبر والده منحني الرأس كعادته لا ينظر يمينا ولا شمالاً، فجلس رحمه الله بإزائه دون أن يشعر به حتى أتم قراءته القرآنية، فسلم عليه، فرفع الشيخ بصره فرأى أخانا رحمه الله،

فتعجب فقال له وهو يبتسم: «الكشف هذا يا سيدي، من أين علمت بأمري؟»
فأجابه: «يا سيدي، أتيت إلى المنزل في الوقت المحدد فلم أجذك، فجئنت من غير قصد بالهام من الله عز وجل». وكانت الحرارة شديدة، فأخذ الشيخ إلى قبة في الروضة (للاخولة) اتقاء من الحر، فأخرج شيئاً من تحت جبته، فإذا بها الإجازة مصحوبة بنزر من التمر والجوز فقال له: خذ باسم الله، مستدلاً له بأن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا لا يفرقون إلا عن ذوارق. والإجازة التي كتبها الشيخ كلها حث على الإخلاص في العلم وتعليمه لله لا لغرض دنيوي.

وحينما ابتدأ الدراسة لم يتجاوز سنه العشرين حتى نصب إماماً بمسجد روض الزيتون بإجماع من أهل الحي، كما نصب خطيباً في مسجد القنارية، وهكذا دأبه يصلي ويعظ بعد صلاة الصبح، وتارة قبلها في انتظار جمع الناس، وبعد صلاة المغرب. ويحدث الطلبة من فقه تارة وحديث أخرى، فكنا نأخذ عنه رسالة ابن أبي زيد القيرواني، ونظم سيدي ابن عبد الواحد بن عاشر، وأخذنا عنه الموطأ للإمام مالك بن أنس، وكل ذلك بين العشاءين يومين أو ثلاثاً في مسجد روض الزيتون والباقي في مسجد القنارية.

وكان رحمه الله إذا صلى الجمعة في مسجد القنارية وخطب، جلس يعظ الناس نصف ساعة أو أكثر، وكثيراً ما يخرج يوم الجمعة من المسجد ولا يدخل منزله حتى يذهب لزيارة ضريح الإمام القاضي عياض، صاحباً معه «الشفاء» ويقرأ رحمه الله منه قسطاً. وكل هذا في ريعان شبابه وقبل تأهله.

وكان رحمه الله يعلم التلاميذ من أول النهار إلى آخره قبل تأسيس نظام الدروس. وحينما أسس النظام حوالي سنة 1939 ميلادية، كان يدرس صباحاً بمسجد ابن يوسف، تارة ألفية ابن مالك مع شرحها للأشمونني، وتارة مختصر خليل، وكان يسمع الدروس سيدي محمد بن عثمان رئيس نظام الدروس، ويتصافح معه بعد انتهاء الدرس، ويطلب منه الانخراط في سلك النظام، ولا يجيبه إلا بـ: إن شاء الله. وهكذا كل يوم طوال مدة من الزمن دون أن يعبا بالوظيفة رغم انخراط أشياخه، كمولاي أحمد العلمي، والحاج لحسن الشاوي، وسيدي أحمد بن الحاج المحجوب.

وكان الرئيس المذكور كلما تخلف أحد شيوخه لمرض، طلب من الفقيه النيابة عنه، وكثيراً ما ينوب دون مراجعة الدرس، فيفتح الله عليه ما صعب من مشكلات الدرس. وهكذا بقي ينوب ما يزيد عن سنة مجاناً، أداء لخدمة العلم والعباد، إلى أن كتب به الرئيس يطلب تعيينه في سلك النظام دون مبارأة كما هو معهود في كل من أراد الانخراط، وكل ذلك دون علمه بذلك إلى أن جاءه

التعيين حوالي سنة 1942 ميلادية. وكان يدرس الدروس النظامية التي كانت تبدأ من 8 إلى الحادية عشرة في مسجد ابن يوسف، ومن الثانية إلى الخامسة مساءً، وزيادة على ذلك كان يتطوع دائماً من 11 إلى الثانية عشرة، وأحياناً من الخامسة إلى السادسة مساءً، وبعد صلاة المغرب أيضاً.

وبقي على هذا الحال من نشر العلم وتعليمه والتفاني فيه حتى اختاره جلالة السلطان المغفور له مولانا محمد الخامس طيب الله ثراه بإيعاز من شيخه سيدي المدني بن الحسن، وذلك نظراً لما اشتهر به من صلاح، وورع، وزهد، وعفة، وأخلاق فاضلة، وذلك لتدريس العلوم الدينية للأمرء والأميرات، والقيام بنشر العلم والدين في مسجد أهل فاس بالمشور السعيد بالرباط، وذلك إثر وفاة الفقيه العلامة المرحوم الفهامة سيدي أقصبي وذلك في سنة 1945.

وهكذا نور الله مسجد أهل فاس بعلومه حيث بقي يسكن بجواره بالمشور السعيد بالتواركة، ويعطي دروس الوعظ والفقه والسيرة النبوية بين العشاءين وبعد صلاة الصبح، وكان يتعهده الكثير من سكان المشور والرباط، فكانت دروسه مبسطة وبأسلوب كله انشراح ومرح، لا يمل متابعوها بل يودوا لو تطول. ومما يدل على ذلك أن نفراً ممن كانوا يحضرونها غالباً ما كانوا يرافقونه رحمه الله حتى باب منزله القريب، ليغتنموا الفوائد بالأسئلة، فكان الوقت الذي يقضونه معه غالباً ما يقارب ما استغرقه الدرس في المسجد، وكان لا يكل ولا ينكر عليهم ذلك بل يجيبهم بكل بشاشة. ومن مناقبه رحمه الله أنه كان يشغل جل أوقاته في تلاوة القرآن، والأذكار، والأوراد، وهذا في الصباح، وكذا في مطالعة كتب العلوم الدينية، من تفسير، وفقه، وسيرة نبوية وكتب التصوف، والتاريخ وغيرها. وهكذا خلف خزانة نفيسة مازال يرعاها أولاده. كما كان متفانياً مخلصاً في عمله في القضاء الشرعي بمحكمة الاستئناف، ثم بالمجلس الأعلى للقضاء، حتى إنه كان يحضر معه لمنزله عدة ملفات يكتب في شأنها تقاريره. هذا ولما افتتح المعهد المولوي أبوابه سنة 1967 فولج به صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سيدي محمد، وصاحبة السمو الملكي الأميرة للأمير، استدعاه سيدنا المنصور بالله وبالسبع المثاني مولانا الحسن الثاني لحفل افتتاحه، فعهد إليه بتدريس القرآن، والفقه، لأصحاب السمو الملكي الأمرء والأميرات ورفقائهم.

وكان رحمه الله في شبابه، ومنذ تلقيه العلم مولعاً بجمع الفوائد نظاماً ونثراً.

أما مؤلفاته رحمه الله فكان معروفها بها منذ تلقيه الدراسة. فمن مؤلفاته الأولى بمراكش رسالة في «علم الفرائض» وهذه الرسالة كتب عليها تقریظات

بعض أشياخه بخط يديهم، كمولاي أحمد العلمي والحاج لحسن الشاوي وغيرهم رحمهم الله.

ومن مؤلفاته أيضا: «نظم لكتاب التزامات الخطاب» يقرب من ثمانمائة بيت. وحينما جاء إلى الرباط نظر إلى هذا الكتاب بعض الأفاضل، نذكر من بينهم الفقيه السيد محمد حكم، فطلبوا منه وضع شرح يحل ما أشكل، فلبى الطلب ويسر الله شرحه فيما يقرب من شهرين في عطلة الصيفية، البعض في إيفران، والبعض في تطوان، وشطر في منزله بالرباط.

ومن مؤلفاته نظم كتاب: «الورقات» في علم الأصول لإمام الحرمين. وشرح على نظم في مصطلح الحديث المعروف بالطرفة. وكان إبان تأليفه للدروس النظامية يدرس الاستقصا في تاريخ المغرب الأقصى، والقرطاس في التاريخ أيضا، وكان إنداك ينظم كل درس للتلاميذ، تسهيلا عليهم حتى جمع رحمه الله ما يزيد على ثمانمائة بيت.

كما ألف رحمه الله كتابا نفيسا جمع فيه فوائد جمة من أدب ونحو وحديث وتاريخ ومستملحات ومواعظ سماه «الفوائد الجامعة في عدة مسائل نافعة». وقد اصطحب معه جل مؤلفاته أسوة بالسلف الصالح من العلماء إلى الديار المقدسة، رغم ضخامتها وثقلها، وطاف بها وهي في ثوب إحرامه الأشواط السبعة بالكعبة المشرفة، ودعا الله تعالى أن يجعلها خالصة لوجه الكريم حتى ينتفع بها الناس النفع العميم.

وكان رضي الله عنه يحب المساكين ويعطف عليهم ويجلس معهم ويعود مرضاهم، وكان كلما حل بمراكش لابد أن يزور الأولياء السبعة المعروفين بسبعة رجال على الترتيب مشيا على الأقدام وقلما يركب⁽¹⁾.

هذا وقد بقي رحمه الله يدرس القرآن والفقه بالمدرسة المولوية للأمرء والأميرات وعلى رأسهم صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سيدي محمد، ويعمل مستشارا بالمجلس الأعلى للقضاء إلى أن التحق بالرفيق الأعلى ودفن بروضة البقيع بالمدينة المنورة في 22 ذو الحجة سنة 1396هـ الموافق لـ 14 دجنبر 1976.

انتهى ما تيسر إملاؤه من طرف عمنا المذكور أعلاه من سيرة الوالد رحمه الله. وحرر بالرباط في أواخر شهر دجنبر 1976 ميلادية على يد نجل المؤلف السميع محمد سعد الدين.

(1) هذه الترجمة لمؤلف الكتاب الفقيه السيد عبد السلام السميع أملاها أخوه الفقيه الضير السيد محمد السميع رحم الله الجميع.

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

الحمد لله العالم الباعث الوارث، المورث الفرائض والأحكام. والصلاة والسلام
الآتمان الأكملان على سيدنا محمد خير الأنام وعلى آله وأصحابه الهداة الأعلام.
وبعد، فيقول أسير ذنبه، الفقير إلى رحمة ربه القدير، عبد السلام بن محمد بن أحمد
ابن عمر السرغيني أصلاً، المراكشي داراً ومنشأً : هذه رسالة لتسهيل علم الفرائض،
وكيفية تصحيح المسائل وما يتعلق بها من الأحكام، منحصرة في ثمانية فصول :
الأول : فيما يخرج من التركة. الثاني : في أسباب الإرث. الثالث : في
موانعه. الرابع : في الفروض وأصحابها. الخامس : في الجدة مع الإخوة والأخوات،
وذكر الغراء والأكدرية، والخرقاء، والمباهلة، والمالكية وشبه المالكية، ومسائل المعادة.
السادس : في العصبية وترتيبها وتقسيمها، وذكر الحمارية والحجب وتقسيمه
ومسائله.

السابع : في الأصول ومخارجها، وما يعول منها. الثامن : في تصحيح
مسائل انكسار السهام على الورثة وأقسامها، وكيفية قسمة التركة ومسائل
المناسخات، والإقرار والوصية والمفقود والخنثى المشكّل

الفصل الاول : فيما يخرج من التركة

اعلم أن أول ما يبدأ به في تركة الميت، إخراج الحق الذي تعلق بعين التركة، وذلك كالعبد المرهون، والعبد الذي جنى جناية على شخص، والزكاة الحالة عليه قبل موته، وأم ولده، فإنها تعتق من رأس التركة إن حملها الثلث، وسلع المفلس، فإن رباها أحق بها، ولا يحاص الغرماء، ثم مؤونة تجهيزه بالمعروف من غسل وكفن وحنوط وما بعدها، إلى أن يستر بالتراب في قبره، وإن زوجة، لأن مؤونتها في مالها على المشهور. لا عبدا، فمؤونته على سيده، والزائد على المعروف لأمثاله في ثلثه، ثم قضاء الديون المجددة في ذمته للخالق أو المخلوق إن ثبت بينة عادلة أو بإقراره لمن لا يتهم عليه. لكن هنا حقوق المخلوق مقدمة على حقوق الخالق كالزكاة التي فرط فيها، والكفارات إن أشهد في صحته أنها في ذمته، ثم تنفيذ الوصايا التي أوصى بها من ثلث ما باقي في ماله إن وسع جميعها، وإلا فيقدم الآكد منها فالآكد في الثلث حتى يتم، فيبطل ما بقي من الوصايا. فأكد الأمور فك أسير فمدبر الصحة أو المرض إذا صح بعده صحة بينة، ثم صداق مريض بنى بها، ثم زكاة عين وحرث وماشية أوصى بها في مرضه، ثم زكاة فطر أوصى بها كذلك، ثم كفارة ظهار وقتل خطأ أوصى بهما في غير صحته، ثم كفارة يمين حنث فيها، ثم كفارة الوقاع، أي تعمد الفطر في نهار رمضان، ثم كفارة التفريط في قضاء رمضان، حتى دخل عليه آخر، إذا أوصى بها في مرضه، ثم النذر الذي نذره في صحته، وأما في مرضه، فقال ابن مرزوق عن ابن رشد : ينبغي أن يكون بمنزلة المدبر في المرض، ثم المعتق المبتل عتقه في المرض، ومدبر المرض، فهما في رتبة واحدة ومحاصان عند ضيق الثلث عنهما إن كان ذلك في فور واحد، وإلا قدم الأول منهما كما قاله ابن القاسم.

وأما الهبة والصدقة المبتلتان في المرض، فمقدمتان على الوصايا على ما روي عن مالك وأكثر اصحابه، ويقدم الموصى بعتقه عليهما على ما اختاره ابن القاسم. قاله عبد الباقي، ثم المعين عنده الموصى بعتقه ناجزا بعد موته، والمعين الموصى بعتقه، والمعين عند غيره الموصى بشرائه وعتقه ناجزا بعد موته، والمعين الموصى بعتقه بعد اجل

قريب كالشهر ونحوه، والمعين الموصى بعقله على مال يؤخذ منه، فعجله قبل قسمة التركة. فهذه الأربعة متساوية في الرتبة، فيتحصون عند الضيق، ثم المعين الموصى بكتابته بعد موته فكتب ولم يعجل، والمعين الموصى له بالعقل على مال يؤديه حالا، فمات فكتب فأعتق على مال ولم يعجله عند إرادة القسمة، والمعين الموصى بعقله إلى أجل كالعام فأكثر، فهذه الثلاثة متساوية في الرتبة على المشهور في الأخيرين عند اللخمي، ثم غير المعين الموصى بعقله، وحج الفريضة، والمعين من الأموال والجزء الشائع فيها، وهي في رتبة واحدة، ثم حج التطوع. وقد نظمها على ترتيب ما عند المختصر الشيخ بهرام، لكن تعقب ما عند المختصر ونظمها على الترتيب العلامة الرسموكي.

يُقدم في الإيصاء فك أسيرنا	ويتلوه ذو التدبير في صحة الجسم
فيتلوها مهر المريض وبعده	زكاة مضت أوصى بها حالة السقم
يلها زكاة الفطر ثمة بعدها	زكاة ظهار أو لقتل بلا جرم
فيقفوها كفارة يمينه	فكفارة الإفطار لشهرنا الحتم
فكفارة التفريط عند قضائه	تليها، فنذر صحة كان بالجزم
فيتلوه ما بالسقم كان مبتلى	وتدبيره وكان في الفوز بالعزم
وبعدهما عتق المعين مطلقا	بيوم الوفاة أو كشهر من اليوم
وعتق على مال مساو لما ذكر	إذا عجل المشروط قبل انقضا القسم
فيتبعها موصى له أن يكتبها	ومعتق مال لم يبادر إلى الغرم
وعتق بعيد العام ثم أكثر	وقيل الكثير مثل عام لدى الحكم
يلها عتاق للذي لم يعين	وحج فريضة يطهر من إثم
ومال مضيق وما هو شائع	ويتبعها حج التطوع بالحتم

ثم الباقي من التركة لوارثه فرضاً أو تعصياً أو هما معا.

الفصل الثاني في أسباب الإرث

أسباب الإرث التي توجهه ثلاثة : النسب وهو ثبوت قرابة مخصوصة بين الموروث والوارث، والعقد الصحيح ولو مختلفا في صحته، لا متفقا على فساد، والولاء وهو الإنعام بالعتق لأنه شبيه بالنسب، لأن المعتق قد أخرج من الرقية التي هي كالعدم إلى الحرية التي هي كالوجود حسا. ولا فرق بين أن يكون المعتق (كسرا) ذكرا أو أنثى، اختيارا أو جبرا. والقرابة المخصوصة في النسب : الأبوة، والأمومة، والبنوة، والأخوة، والعمومة.

ويشترط في كون الولاء سببا، أربعة شروط.

الاول : أن يكون المعتق حرا. فالعبد إذا اعتق عبده لا ولاء له، ويلزم العتق إن أذن السيد أو لم يأذن وأجازه، والولاء في هذين لسيد المعتق الحر أو لم يعلم بذلك حتى اعتق عبده المعتق، والولاء في هذا للمعتق كسرا. لأنه صار حرا فأولاً إن إعتاقه دون استثناء ماله يوجب أن يتبعه، أو علم وسكت، والولاء في هذا للعبد كما في كتاب محمد. وقال ابن الماجشون : الولاء للسيد. قلت : وهو الظاهر. لأن شرط الولاء الحرية. وأما إن أعتق بغير إذن ولم يجزه السيد، فلا يلزم. فتحصل أن الأقسام خمسة. أربعة يلزم فيها العتق والولاء، للسيد الحر في ثلاثة، وللمعتق الذي كان عبداً في واحدة، وواحدة لا يلزم فيها عتق ولا ولاء. قاله الشيباني في شرح نظم التلمساني.

الثاني : أن يكون العبد مملوكا للمعتق فلا ولاء لوكيل ولا لمن اعتق من الزكاة، بل للموكل ولجماعة المسلمين، ولا لمن قال : هي سائبة لله.

الثالث : أن يعتقه عن نفسه لا إن أعتقه عن غيره، فله إن كان حرا، ولسيده إن كان عبدا.

الرابع، استواء العبد والسيد في الدين حين الإعتاق، ناجزا أو غيره وحين موت العتيق، إلا مسلما أعتق كافرا ثم أسلم، فله ولاء عتيقه دون أولاد عتيقه، وعتيق عتيقه.

وأقسامه كما قال ابن علاق في شرح فرائض ابن الشاط أربعة.
الأول : أن يعتق المسلم عبده المسلم، فالولاء له إن بقيا على الاسلام حين

موت العتيق.

الثاني : أن يعتق كافر عبده الكافر فله الولاء إن بقيا عليه حين موت العتيق، أو أسلما بعد العتق أو أسلم السيد، لا إن أسلم العتيق فالولاء لعصبة المعتق من المسلمين إن وجدوا، وإلا فبيت المال.

الثالث : أن يعتق المسلم الكافر. فالولاء له إن أسلم العتيق لصحة تملكه حين الإعتاق، ولاستوائهما في الدين حين الموت، لأن إن لم يسلم، وولائه لورثة العتيق في دينه إن وجدوا، وإلا فبيت المال.

الرابع : أن يعتق الكافر المسلم فلا ولاء له لعدم صحة تملكه حين الإعتاق، لأن الكافر لا يملك المسلم، فالإسلام والحمد لله يعلو ولا يعلى عليه، فكلمة الكافرين هي السفلى، وكلمة المسلمين هي العليا. قال تعالى : ﴿ وَلَنَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾. وينسحب الولاء على أولاد العتيق وعتقائهم، وينتقل عن المعتق كسراً لورثته.

الفصل الثالث في موانع الإرث

موانع الإرث التي تمنعه بالكلية سبعة، رمز إليها بعضهم بأحرف. عش

لك رزق.

الأول : عدم الاستهلال أي عدم صراخ الولد بعد انفصاله عن أمه، فلا يرث المولود الذي لم يستهل صارخا من مات قبل وضعه، ولا يورث عنه الدية اللازمة لقاتله بضربه بطن أمه، فلو استهل ورث إن ثبت بالنساء أنه في البطن يوم موته ولو تأخر وضعه لأكثر من أقصى أمد الحمل، وإلا فلا يرث من مات إن كان بين وضعه وموته أكثر من خمسة أشهر، وإلا فيرث إن كان لها زوج أو سيد مسترسل على وطئها يوم الموت، وإن لم يثبت أنه في البطن ووضعته لأقصى أمد الحمل الذي هو خمس سنين أو أربع من موت واطئها أو تطليقه إياها، ورث إن لم يكن لها من يطؤها يوم الموت.

الثاني : الشك، وهو على ثلاثة أقسام : شك في السبب مثل قيام البينة أن فلانا عم الميت وأجملت، وتعذر سؤالها عن المقصود بالعم فلا يرثه، لاحتمال انه عم للأُم، وهو لا يرث شرعا. أو قيامها على أن فلانا أخ للميت الذي ترك بنتا مثلا وتعذر سؤالها فلا يرثه أيضا، لاحتمال انه أخ لأم وهو لا يرث مع البنت كما يأتي، فإن لم يكن فيها بنت فإنه يرث السدس المحقق له، وشك في الشرط مثل الشك فيمن تقدم موته منهما، كما إذا ماتا بهدم أو غرق ونحوهما فلا يرث أحدهما الآخر، وميراث كل واحد منهما لأقاربه الذين تحققت حياتهم بعد الموت، ومثل الشك في تحقق حياة المولود بعد وضعه، وشك في المانع مثل الشك في كون القتل عمدا أو خطأ فلا يرث القاتل من المقتول ولا من ديته، ومثل موت من تزوج أمة وثبت عتقها ولم يعلم هل هو وقع قبل أو بعد، فلا يرث لها.

الثالث : اللعان الحاصل بحلف الزوج فإن الولد المنفي بلعان الزوج فقط لا يرث من الذي نفاه شيئا، ولا يرث منه النافي إلا إذا استحلفه قبل موته، فيتوارثان ويحد للزوجة أو بعدها إن ترك ولدا أو قل المال، ولا توارث بين الزوجين إذا

تم لعانها، فإن بقي شيء من لعانها ورثها، وإن التعن الزوج ومات، فإن لم تلتعن حدث وورثت وإلا فلا، وترث الملتعنة ولدها المنفي كعكسه، وتوأما الملتعنة والمسبية والمستأمنة شقيقان (أي فيما بينهما لا بين ما ولدته قبلهما أو بعدهما) على المشهور، لا زانية ومغتصبة، فأخوان للأم.

الرابع : الكفر أي مخالفة الوارث الموروث في الدين يوم الموت، فلا توارث بين أهل ملتين كمسلم مع نصراني ونصراني مع يهودي ونجوسي مع غيره.

الخامس : الرق الكامل أو الناقص، فلا ارث بين عبد وحر ولا حر مع مكاتب، أو مبعوض أو أم ولد أو مدبر أو موصى بعقده، ويرث ولد أم الولد إن كان من سيدها لحرته بتبعيته أباه، لا إن كان من زوج أو من زنى قبل الإيلاد لعبوديته بتبعيته أمه، وهي الآن خالصة القنية أو بعد الإيلاد لحصول شأنته القنية فيه بتبعيته أمه وهي الآن أم ولد، فإذا مات السيد يعتق كهي من رأس المال إن وسع، وإلا رقا لورثته.

السادس : الزنا، أي فقد شرط عقد الزوجية، فلا توارث بين الزاني وولده، ولا بين الغاصب وولد مغتصبته، ولا بين فاسد النكاح وولده، حيث اتفق العلماء على فساده بخلاف الزانية وولدها، والمغتصبة والموطوءة بفاسد وولدها، فيتوارثان للحاق الولد أمه قطعاً وبخلاف ولد واطيء الشبهة التي لا يحد فيها، فيتوارثان، وأما أن كان يحد فيها، فلا توارث، لعدم اجتماع الحد والنسب إلا في مسائل ذكرها أبو الحسن علي الزرقاني في المنهج المنتخب. قال شارحه : ولا مفهوم لها، بل ضابط ذلك أن كل حد ثبت بالإقرار ويسقط بالرجوع عنه كالزاني والسارق والمحارب الشارب فالنسب معه ثابت، وكل حد لازم لا يسقط بالرجوع عنه، فالنسب معه غير ثابت.

السابع : القتل عمداً، فلا يرث القاتل، إن بلغ وعقل، من المقتول شيئاً ولو أكره أو لم يباشر من مقتوله شيئاً، ولو لم يحد كأب ضرب ولده بحديدة فقال قصدت تأديبه، لا صبي ومجنون، فعمدُهُما كالخطأ، فلا يرث من قتل أخاه ولا من قتل زوجته ولا من قتل معتقه ليكون له ولاؤه، لاستعجاله الشيء قبل إبانته،

فعوقب بحرمائه، بخلاف من قتل أخاه المعتق كسرا لينتقل له ولاء المعتق (فتحاً)،
فينظر موت العتيق، فإن مات انتقل له الولاء، وبخلاف ولد القاتل وأبي القاتل،
فيرثان على الصحيح، ولا يلتفت لمن خالف في ذلك أو ما منع القتل عمداً فيه
الارث يمنع فيه الإيصاء، وما لا فلا. فلا يرث قاتل من أوصى له بالشيء عمداً،
بخلاف من قتل من أوصى لولده، فلا يبطل الإيصاء لولده. ولا يرث قاتل الخطأ
من الدية فقط، ويرث من غيرها، كالإمام يقتل أباه قصاصاً، ومال العبيد إذا ماتوا
منتقل إلى ساداتهم على جهة الملك إلا مال عبد كاتبه سيده مع من يعتق عليه
لكونه من فصوله أو أصوله أو من حاشيته القريبة الأخوة مطلقاً، فإنه منتقل إلى
الذي كوتب معه على فرائض الله، إن كان ممن يرث، وإلا فللسيد أو لورثته بالملك
لا بالولاء.

ومال الكفار الأحرار المؤدين للجزية لورثتهم في دينهم إن وجدوا، وإلا
فللمسلمين، كالمرتد، وكل من قتل كفراً لا حداً، فماله لورثته كالمستتر للكفر
وهو الزنديق، وكالساحر والكاهن، وكل من لا يرث لا يحجب وارثاً إلا الأخوة
مطلقاً فيحجبون ويحجبون، كما يأتي إن شاء الله.

الفصل الرابع في الفروض وأصحابها

الفروض في كتاب الله تعالى ستة، وأصحابها اثنان وعشرون، يجمعها رمز قولك هبادجز.

الأول : النصف، وهو خمسة. الزوج، والبنت، وبنت الابن إن لم تكن بنت، والأخت الشقيقة، والأخت للأب إن لم تكن شقيقة.

الثاني : الربع، وهو لاثنين، الزوج مع الولد، والزوجة مع عدمه.

الثالث : الثُّمْن، وهو لواحد، الزوجة مع الفرع اللاحق.

الرابع : الثلثان ، وهو لأربعة. ذوات النصف إن تعددن.

الخامس : الثلث، وهو لثلاثة، الأم مع فقد الولد وعدم تعدد الاخوة

مطلقا، إلا في الغراوين، زوج أو زوجة، وأبوان، فلها فيهما ثلث الباقي، وهو يكون سدسا أو أكثر، واثنين من الإخوة للام مطلقا شركة، الذكر كالانثى، والجد في بعض احواله حيث زاد عدد الإخوة او الأخوات على مثليه.

السادس : السدس، وهو لسبعة، الأب¹ مع الولد، والجد² في بعض

احواله إذا كان معه ذو فرض مع الإخوة كما يأتي في الفصل بعد هذا إن شاء الله، والأم³ مع الولد، وتعدد الاخوة، وإن لم يرثا مع الأب، والجد⁴ للام أو للاب ان لم تكن أم أو للأب إن لم يكن أب، كانتا قريتين أو بعيدتين حيث لم تجتمعا، وإلا فتحجب القربى من جهة الأم البعدى من جهة الأب، ويشتركان في السدس إن كانت القربى من جهة الأب والبعدى من جهة الأم أو في درجة واحدة، والواحد من ولد الأم ذكرا أو انثى إن لم يكن أصل ولا فصل، وابنة الابن مع بنت الصلب، والأخت للأب مع الشقيقة تكملة للثلثين. فعلم من هذا أن عددهم اثنان وعشرون، وبالله التوفيق.

الفصل الخامس

في أحوال الجد مع الإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب،

وذكر الغراء والأكدرية والخرقاء والمباهلة،

والمالكية وشبهها ومسائل المعادة

اعلم أن الجد له ستة أحوال : أربعة فيها كالأب إلا في الغراوين، وأما هما إذا كان بدل الأب فيهما جد فللأم فيها ثلث كامل.

أولها، أن يحوز المال كله حيث انفرد.

ثانيها، أن يحوز السدس حيث كان مع ابن وإن سفل.

ثالثها، أن يحوز ما بقي عن ذوي الفروض بالتعصيب حيث كان مع البنات وإن سفلن فقط، أو مع ذي فرض غير البنات، فيأخذ النصف إن كان مع بنت، والثلث إن كان مع بنتين، ويأخذ النصف أيضاً إن كان مع زوج، وثلاثة أرباع إن كان مع زوجة، وثلثين إن كان مع أم، وخمسة أسداس إن كان مع جدة، وهكذا. رابعها، أن يحوز السدس.

وما فضل حيث كان مع البنات وإن سفلن، ومعهن غيرهن من ذوي الفروض، ويصدق بثلاثة صور: الأولى، أن يفضل له سدس كأم وبنت وجد فهي من ستة : للبنات ثلاثة، وللأم واحد، وللجد اثنان، واحد بالفرض والآخر بالتعصيب هكذا :

6	
3	بنت
1	أم
2	جد

أم

6	
4	بنتان
1	أم
1	جد

الثاني، أن لا يفضل له شيء بأن تستغرق المسألة الفروض كبنتين وأم وجد، فهي من ستة : للبنتين أربعة، وللأم واحد، وللجد واحد بالفرض هكذا :

الثالث : أن تستغرق المسألة فروض غيره ويبقى له اقل من فروضه، فيعال له بمثل نصف سدس المسألة، كزوج وبنتين وجد، فهي من اثني عشر، لتوافق المَخْرَجَيْن، وتُعول بمثل نصف سدسها واحد، للزوج ثلاثة. وللبنتين ثمانية، وللجد اثنان بالفرض هكذا..

13	
3	الزوج
8	وللبنتين
2	ولللجد

فهذه الأحوال الأربعة يساوي فيها الجد الأب، ويخالفه في اثنتين : أولاهما إذا كان مع الإخوة أو الأخوات الأشقاء أو للأب، فلا يحجبهم كالأب، وله معهم الأكثر من الثلث أو المقاسمة.

ثانيتها : إذا كان مع أهل الفروض والإخوة أو الأخوات فله معهم الأكثر من السدس، أو المقاسمة، أو ثلث الباقي، ولا كذلك الأب، فتستوي له المقاسمة في أولاهما في ثلاث مسائل وضابطها أن يكون عدد الإخوة مثليه. الأولى : أن يكون مع أخوين. الثانية : أن يكون مع أربع أخوات، الذي هو عدل الأخوين. الثالثة : أن يكون مع أخ وأختين، لأن الذكر يقدر برأسين، وتكون له المقاسمة أفضل في أولاهما في خمس مسائل. وضابطها أن ينقص عدد الإخوة أو الأخوات عن مثليه، الأولى أن يكون مع أخ. الثانية أن يكون مع أخت. الثالثة : أن يكون مع أخت وأخ شقيقين أو لأب. الرابعة أن يكون مع ثلاث أخوات. الخامسة أن يكون مع أختين شقيقتين أو لأب.

فهذه ثمان مسائل، في ثلاث منها تستوي له المقاسمة وثلث الباقي، وفي خمس، الأفضل له فيها المقاسمة، ويكون له الثلث أفضل في أولها إذا زاد عدد الإخوة على مثليه، وليست المسائل التي يكون له الثلث أفضل بمحصورة في عدد، بل ضابطها أن يزيد عدد الإخوة على مثليه، فيكون الثلث أفضل مع ثلاثة إخوة، ومع خمس أخوات، ومع أخ وثلاث أخوات أو أكثر من ذلك، وسواء كانوا أشقاء أو لأب. إلا أن الإخوة للأب لا يرثون مع الأشقاء، وللشقيق أو الشقيقة أن يعاد بهم الجد لينعه كثرة الميراث، ثم يرجع الشقيق على غيره بما نابه من المقاسمة، والشقيقة بما لها من الميراث لو لم يكن جد، وهو النصف، فإن بقي شيء عن نصفها فهو للإخوة للأب. وليست مسائل المعادة بمحصورة في عدد أيضا، لأن الجد تكون له المقاسمة في بعضها أفضل، وفي بعضها يكون له الثلث الباقي أفضل لكن قد حصر بعض الفراض مسائل المعادة والمقاسمة في ثلاث عشرة.

الأولى : أن تعد عليه الشقيقة التي للأب فتجعل الأخت التي للأب كالشقيقة، فتكون المسئلة من أربعة عدد رؤوسهم، للجد اثنان، وللشقيقة الاثنان الباقيان، ولا شيء للأخت للأب، لأنها لا ترث حتى تستوفي الشقيقة ما لها لو لم يكن جد وهو نصف المال هكذا :

4	
2	الجد
2	الشقيقة
0	الأخت للأب

الثانية : أن تعادّه الشقيقة بأختين لأب فتجعل الاختين كالشقيقة، فتكون المسئلة من خمسة عدد رؤوسهم، للجد اثنان، فتبقى ثلاثة، للشقيقة منها نصف المسئلة وليس لأصلها نصف صحيح، فتضرب مقام النصف في المسئلة، فتصح من عشرة، للجد ما كان له : اثنان مضروبان في مقام النصف بأربعة، وللشقيقة واللتين للاب ما انكسر عليهن : ثلاثة مضروبة في اثنين بستة، خمسة للشقيقة، وواحد للأختين للأب، وهو غير منقسم عليهما ولا موافق لهما، فتضرب عددهما في أصل المسئلة، فتصح من عشرين، ثم تضرب ما بيد كل فيما ضرب فيه الأصل،

فيكون للجد ثمانية، وللشقيقة عشرة، وللأختين
اثنان هكذا :

	2	2	
20	10	5	
8	4	2	الجد
10	5	1	والشقيقة
1	1	1	أخت للأب
1	1	1	أخت للأب

	$\frac{2}{5}$	
10	5	
4	2	جد
5	3	أخت ش
1	3	أخ أب

الثالثة، أن تعاده الشقيقة بأخ لأب، فهي
من خمسة ثم من عشرة، للجد اربعة، وللشقيقة،
خمسة فيبقى واحد للأب هكذا :

الرابعة أن تعاده الشقيقة بثلاث أخوات لأب، فالمسئلة من ستة، للجد
اثنان، وللشقيقة نصف المسئلة، ثلاثة، فيبقى واحد للأخوات، وهو غير منقسم
عليهن، فتضرب عدد رؤوسهن في أصل المسئلة، فتصح من ثمانية عشر، ثم تضرب
ما بيد كل واحد فيما ضربت فيها المسئلة، فيكون للجد ستة، وللشقيقة تسعة،
ولكل أخت لأب واحد هكذا :

	$\frac{3}{6}$	
18	6	
6	2	جد
9	3	شقيقة
1		أخت لأب
1		أخت لأب
1	1	أخت لأب

وهذا غاية ما تعاد الشقيقة به من الإخوة للأب الجد، فإن زاد عدد
الاخوات على ثلاثة عادته أيضا، وينتقل إلى الثلث لأنه الأفضل له. فالمسألة من
ثلاثة؛ للجد واحد، يبقى اثنان، والثلاثة لا نصف لها صحيح يعطى الشقيقة،

فتضرب مقام النصف في ثلاثة فتصح من ستة، للجد اثنان، وللشقيقة ثلاثة، يبقى واحد للأخوات الأربع، وهو غير منقسم عليها ولا توافق لها، فتضرب عددهن في أصل المسئلة، فتصح من أربعة وعشرين، ثم تضرب ما بيد كل واحد فيما ضربت فيه المسئلة فيكون للجد ثمانية، وللشقيقة اثنا عشر، ولكل واحد من الأخوات واحد هكذا.

	4	2	
24	6	3	
8	2	1	الجد
12	3	2	الأخت الشقيقة
1	1		أخت لأب
1			أخت لأب
1			أخت لأب
1			أخت لأب

السادسة : وهي أول معادة الشقيقتين ان تعاده الشقيقتان بأخت لأب، فهي من خمسة للجد اثنان، وثلاثة للشقيقتين وهي لا تنقسم على الاثنين، فتضرب عددهما في أصل المسئلة فتصح من عشرة، ثم تضرب ما بيد كل فيما ضربت فيه المسئلة، فيكون للجد أربعة، وللشقيقتين ستة فهكذا.

	$\frac{2}{5}$	
10	5	
4	2	جد
3		شقيقة
3		شقيقة
0	0	أخت لأب

6	
2	جد
2	شقيقة
2	شقيقة
0	أخت اب
0	أخت اب

السابعة : أن تُعَادَّه الشقيقتان بأختين
لأب، فالمسألة من ستة، للجد اثنان، ولكل
شقيقة اثنان هكذا :

6	
2	جد
2	شقيقة
2	شقيقة
0	أخ ب

الثامنة : أن تُعَادَّه الشقيقتان بأخ لأب،
والعمل فيها كالتي قبلها هكذا :

5	
2	جد
3	شقيق
0	أخت ب

التاسعة : أن يُعَادَّه الشقيق بأخت
لأب، فالمسألة من خمسة، للجد اثنان، وثلاثة
للشقيق هكذا :

6	
2	جد
4	شقيق
0	أخت
0	أخت

العاشرة : أن يُعَادَّه الشقيق بأختين،
فالمسألة من ستة، للجد اثنان، وأربعة للشقيق
هكذا :

3	
1	جد
2	شقيق
0	أخ

الحادية عشرة : أن يعاده الشقيق بأخ،
فالمسئلة من ثلاثة، للجد واحد، واثنان
للشقيقين هكذا :

18	$\frac{3}{6}$	
6	2	جد
4	4	شقيقة
4		شقيقة
4		شقيقة
0	0	أخ أب

الثانية عشرة : أن يعاده ثلاث شقيقات
بأخ لأب، فأصلها من ستة، وتصح من ثمانية
عشرة هكذا :

18	$\frac{3}{6}$	
6	2	جد
8	4	شقيق
4		شقيقة
0	0	أخت لأب

الثالثة عشرة : أن تعاده شقيقة وشقيق
بأخت لأب، والعمل فيها كالتي قبلها هكذا :

فهذه ثلاثة عشر، قد اجتمعت فيها المقاسمة والمعادة، خمسة منها تعاده
الشقيقة، وثلاثة تعاده فيها الشقيقتان، وثلاثة يعاده فيها الشقيق، وواحدة تعاده فيها
ثلاث شقيقات، وواحدة أيضا يعاد فيها شقيق وشقيقة.
وأما استواء السدس والمقاسمة وثلاث الباقي له في ثانيهما. ففي مثل زوج
وجد وأخوين فهي من ستة. للزوج ثلاثة، تبقى ثلاثة، واحد للجد واثنان
للأخوين.

واستواء المقاسمة والسدس، ففي مثل بنتين وجدّ وأخ، فهي من ستة، للبنتين اربعة يبقى اثنان، فإن قاسم الأخ أخذ واحدا، وإن أراد السدس كان له واحد. وأما استواء المقاسمة والثلث الناقص، ففي مثل أم وجد وأخوين، فهي من ستة، للأم واحد، تبقى خمسة، فإن قاسم الأخوين أخذ واحدا وثلثين، وإن أراد ثلث الباقي كان له واحد وثلثان، والخمسة لا ثلث لها صحيح ولا تنقسم على ثلاثة، فتضرب ثلاثة في ستة، فتصح من ثمانية عشر، للأم ما كان لها مضروبا في ثلاثة، وللجد والأخوين ما انكسر عليهم مضروبا في عدد رؤوسهم هكذا :

18	$\frac{3}{6}$	
3	1	أم
5	5	جد
5	5	أخ لأب
5	5	أخ لأب

وأما استواء ثلث الباقي والسدس، ففي مثل زوج وجد وثلاثة اخوة، فهي من ستة، للزوج ثلاثة، تبقى ثلاثة، فإن أراد سدس الجميع أخذ واحدا، وإن أراد ثلث الباقي أخذ واحدا، ولا خير له في المقاسمة.

وأما كون المقاسمة افضل له في ثانيهما، ففي مثل جد وجدة وأخ، فهي من ستة للجددة واحد، تبقى خمسة، فإن أراد المقاسمة اخذ اثنين ونصفا، وإن أراد الثلث الناقص كان له واحد وثلثان، فالمقاسمة افضل له، لكن خمسة لا تنقسم على اثنين ولا توافقهما، فتضرب عددهما في ستة، فتصح من اثني عشر، ثم تضرب لكل ما كان في يده فيما ضربت فيه المسألة، فيكون للجددة اثنان، ولكل واحد من الجد والاخ خمسة هكذا :

12	$\frac{2}{6}$	
2	1	جددة
5	5	جد
5	5	أخ

وأما كون ثلث الباقي افضل ففي مثل ام وجد وعشرة اخوة، فهي من ستة، للأم واحد، تبقى خمسة ثلثها واحد وثلثان، وسدس الجميع واحد، وإن قسمت

على احد عشر، فالتصحيح كان الحاصل سهما واحدا وأربعة اجزاء من احد عشر جزءا من سهم، فثلث الباقي أفضل له، لكن خمسة لا ثلث لها صحيح، فتضرب مقام الثلث في ستة، فتصح من ثمانية عشر، ثم تضرب لكل ما كان بيده فيما ضربت فيه المسألة، فيكون للأم ثلاثة، وللجد ثلث الباقي خمسة، ولكل واحد من الاخوة واحد هكذا :

18	$\frac{3}{6}$	
3	1	أم
5	5	جد
10		إخوة 10

وأما كون السدس أفضل له، ففي مثل زوجتين وبنيتين وجد وأخ فأكثر، فالمسألة من اربعة وعشرين لضرب مقام الثلث في مقام الثمن لتبيانهما، للزوجة ثلاثة، وللبنيتين ستة عشر، تبقى خمسة، ثلثاها واحد وثلثان، وسدس الجميع أربعة، وإن قسمت على اثنين أو ثلاثة كان الحاصل اثنين ونصفا أو واحدا وثلثين، فالسدس أفضل له هكذا :

24	
3	زوجة
16	بنتان
4	جد
1	اخ

وللإخوة الأشقاء أن يعادوا الجد بغيرهم كما في الأولى فيما بقي عن الفروض، فيأخذ الجد ما هو الخير له، والباقي للأشقاء على قدر ميراثهم للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا شيء للإخوة المعداد بهم في سائر المسائل. إلا في مسألة واحدة، وهي ماذا فضل للأخت الشقيقة معهم حيث عادت بهم الجد أكثر من نصف كامل، فإن الشقيقة تأخذ نصفها، والزائد ينتقل للإخوة للأب مثاله: أم وجد وأخت شقيقة وأخوان للأب، فهي من ستة : للأم، واحد، تبقى خمسة، فتجعل الإخوة مثل صنف واحد، فإن قاسم الجد أخذ واحداً وثلاثة أسباع، وإن أراد السدس كان له واحد فقط، وإن أراد ثلث الباقي خمسة من فرض الأم أخذ واحداً وثلثين، فثلث الباقي أفضل له، والخمسة الباقية لا ثلث لها

صحيح، فتضرب مدلول الجيم 3 مقامه في المسألة، فتصح من ثمانية عشر، للأم ثلاثة، وللجد ثلث الباقي خمسة، تبقى عشرة، وهي أكثر من نصف كامل، للشقيقة تسعة التي هي نصف الثمانية عشر، وللأخوين لأب واحد، وهو منكسر عليهما فتضرب عددهما في أصل المسألة فتصح من ستة وثلاثين، ثم تضرب لكل ما كان بيده فيما ضرب فيه الأصل، فيكون للأم ستة، وللجد عشرة، وللشقيقة ثمانية عشر، ولكل أخ واحد هكذا :

	$\frac{2}{18}$	$\frac{3}{6}$	
36			
6	3	1	أم
10	5		جد
18	9		شقيقة
1	1		أخ
1			أخ

فإن بقي قدر نصفها فلا شيء لهم كزوجة وجد وشقيقة وأخوين للأب، فهي من أربعة، للزوجة واحد، وللجد واحد الذي هو ثلث الباقي لأنه أكثر من السدس، ومن خارج المقاسمة تبقى اثنان، وهي مثل نصف المسألة تاخذها الشقيقة، ولا شيء للأخوين للأب، وكذلك لا شيء لهم بالأخرى إذا بقي أقل من نصفها كزوج وجد وشقيقة وأخوين لأب، فهي من اثنين وتصح من ستة، للزوج ثلاثة، وللجد واحد سدس المسألة، لأنه الأفضل له، تبقى اثنان، وهي أقل من نصف المسألة تاخذها الشقيقة ولا شيء للأخوين للأب هكذا :

	$\frac{3}{2}$	
6		
3	1	زوج
1		جد
2		شقيقة
0		أخ ب
0		أخ ب

ولا يفرض لأخت شقيقة، أو لأب، حاضرة مع الجد في الإرث، إلا في مسألة معلومة عند الفراض تسمى بالأكدرية، وسميت بذلك لأن عبد الملك بن مروان ألقاها على رجل أكدر يحسن الفرائض فأخطأ فيها، فنسبت إليه، ولقبها مالك بالغراء لشهرتها، وهي : زوج وأم وجد وأخت واحدة شقيقة أو لأب، فيفرض لها وله ثم يقاسمها. وإنما فرض لها في هذه المسألة لاستكمال ذوي الفروض مع الجد جميع المسألة مع انتفاء من يسقط الأخت الواحدة من الميراث وانتفاء من لا يرث معها الا بالتعصيب كالبنات، ومن يقاسمهما أبدا كأخيهما، ولا يرد الجد لأنه لا يقاسمها أبدا فهو أضعف من أخيهما.

وأصل هذه المسألة من ستة: للزوج ثلاثة، وللأم اثنان، يبقى واحد يأخذه الجد، لانه لا ينقص عن سدس المال، فقد استغرقت الفروض المسألة فينظر في الورثة فلم يوجد فيهم من يسقط الاخت ولا من لا ترث معه الا بالتعصيب، فيفرض لها نصف تلك المسألة فتعول إلى تسعة، وسيأتي أن الفروض إذا ضاقت تعال، فلما رأى الجد ما في يدها أكثر مما في يده، قال: قد جعل الشرع لي الأكثر من السدس أو ثلث الباقي أو المقاسمة، والمقاسمة هنا أحظى لي فيجمع ما للأخت إلى ما للجد، فتكون أربعة، وهي لا تنقسم على ثلاثة، ومباينة لها، فتضرب ثلاثة عدد رؤوسهم في المسألة بعولها، فتصح من سبعة وعشرين، ثم تضرب ما بيد كل واحد فيما ضربت فيه المسألة فيكون للزوج تسعة، وللأم ستة، وللجد ثمانية، وللأخت أربعة هكذا:

	3		
27	9	6	
9	3	3	زوج
6	2	2	أم
8		1	جد
4	4	3	أخت

وفيهما يقول القائل :

أتيتك بالغراء، وهي لسبعة بتصحيحها من بعد عشرين تجمع
فللزوج تسعة، وللأم ستة ثمانية للجد، للأخت أربع

وذيلتها بالمباهلة والخرقاء الآتين، تميمًا للفادة فقلت :

فإن لم يكن زوج فبالخرقاء تعرف بتصحيحها لتسعة تنوع
فللجد أربع، وللأخت نصفها وللأم ما بقي ثلاث تجمع
وإن لم يكن جد فتلك المباهلة ثمان بعول ستة فيها تخضع
للزوج ثلاثة وللأخت مثلها وللأم ما يبقى بذلك تقنع
وإن كان محل الأخت لأب ومعه إخوة للأم فلا شيء للأخ، لأن الجد يقول
له : لو كنت دوني لم ترث شيئاً، لأن الثلث الباقي يأخذه أولاد الأم، وأنا أحجب
كل من يرث من جهة الأم فيأخذ حينئذ الجد ثلثاً كاملاً، نصفه بالفرض والآخر
بالتعصيب وتسمى هذه المالكية هكذا :

6	
3	زوج
1	أم
2	جد
0	أخ لأب
0	إخوة م

ويعاى بالغراء من وجهين : أحدهما أن يقال : أربعة ورثوا بيتاً، ثلاثة كل
واحد منهم أخذ ثلث المال والرابع أخذ الباقي.

ثانيها أن يقال : ما فريضة آخر قسمها للحمل، فإن كان أنثى ورث، وإن
كان ذكراً لم يرث.

وجواب الأول أن الزوج في الغراء أخذ تسعة وهي ثلث سبعة وعشرين،
والأم أخذت ستة وهي ثلث الباقي وهو ثمانية عشر، والأخت أخذت أربعة وهي
ثلث باقي الباقي اثني عشر، والجد أخذ ثمانية الباقية.

وجواب الثاني زوج وجد وأم حامل، وفيه يقول ابن عرفة :

ولا يأس المفضول من فضله علي مزيد عليه فضله بالضرورة
فرب مقام أنتج الأمر عكسه كحمل بأنثى جاء في الأكدرية
لها فرضها فيها وزادت لجدها وللذكر الحرمان دون مريّة

وإن كان محل الاخت اخ شقيق فلا شيء ايضا للشقيق وتسمى هذه أيضا
بشبه المالكية. وسميت بذلك لكون الخلاف فيها بين اصحاب مالك ولا نص فيها
لمالك، بخلاف المالكية، فقد نص عليها، ولذا نسبت اليه، وصورتها كالتي قبلها،
فلو كان مع الأخت في الأكدرية اخت أو أكثر لم تسم أكدرية، وياخذ فيها الجد
السدس لأنه لا ينقص عنه، ولهما أولهن السدس الآخر هكذا :

6	
3	زوج
1	ام
1	جد
1	اختان

	3	
9	3	أم
3	1	جد
4	2	اخت
2		

فلم لم يكن زوج في الأكدرية فهي الخرقاء هكذا :

وسميت بذلك لتخرق أقوال الصحابة فيها، فإن لم يكن فيها جد فهي المباهلة، فهي
من ستة وتعمل بمثل ثلثها لثمانية هكذا :

8	
3	زوج
2	أم
3	أخت

وسميت بذلك لما قاله ابن عباس رضي الله عنه لسيدنا زيد بن ثابت رضي
الله عنه وهو راكب : إنزل حتى نتباهل، إن الذي أحصى رمل عاليج عددا، لم
يجعل في المال نصفاً ونصفاً وثلاثاً أبداً.

قال الزمخشري مفسرا لآية المباهلة وهو قوله تعالى : ﴿ قل يا اهل الكتاب
تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ﴾ الآية. والابتهاال (الالتعان)
من قولهم : بهله الله، اي لعنه وأبعده من رحمته، ثم استعمل في دعاء يجتهد فيه
وإن لم يكن التعان، فلو لم يكن فيها أم فللزواج النصف، والباقي بين الجد والاخت
أثلاثا، لأن المقاسمة احظى له هكذا :

6	
3	زوج
2	جد
1	اخت

الفصل السادس في العصبية وترتيبها وتقييمها، وذكر الحمارية، والحجب، وتقسيمه، ومسائله.

العاصب هو الذي يحوز المال كله أو الباقي بعد الفرض، مأخوذاً من العصب، وهو الشدة والقوة، ومنه العصابة لشدة الرأس بها، فعصبية الرجل بنوه وقرابته لأب. وسموا بذلك لأنهم تعصبوا به، وتعصب بهم. فالأب طرف والابن طرف والعم جانب والأخ جانب، فإن لم يبق شيء عن أهل الفروض فلا شيء للعاصب، لقوله صلى الله عليه وسلم: ألحقوا بقطع (الهمزة) الفرائض بأهلها، فما ابقت الورثة فلأولى رجل ذكر. ونكتة توصيف الرجل بالذكر التنبيه على أن سبب العصوبة الذكورة، ولا يتم هذا كما لا يخفى إلا في العاصب بنفسه، وإلا فالعاصب بغيره أو مع غيره لا يكون إلا أثنى أو التنبيه على دفع توهم قصوره على البالغ كما كانت عليه الجاهلية، فبين به صلى الله عليه وسلم أن سبب العصوبة الذكورة لا الرجولية، فيكون في الكلام قصر القلب.

ولا يقال: وإذا كان سببها الذكورة لا الرجولية فهلا اقتصر عليها في الحديث لدخول الرجولية في الذكورية دخولا أوليا، لأننا نقول: إنما جمع صلى الله عليه وسلم بينهما ليحصل في الكلام عذوبة وظرافة بالمُحَسَّن المعنوي المسمى عند علماء البلاغة بالاحتراس، وهو تعقيب الشيء برفع ما يتوهم منه، على حد قوله:

فسقى ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديمة تهمي

كذا ظهر لي في الجواب، وهو صحيح أن شاء الله والله أعلم بحقيقة الحال.

وترتيبها: الابن، ثم ابنه، ويعصب كل من الابن وابن أخيه، يعطيها سهمين ويأخذ سهمين، ثم الأب في بعض أحواله، ثم الجد والأخوة لغير الأم. فالجد والأخوة في درجة واحدة، وقدم الشقيق على غيره، وغير الشقيق كالشقيق عند عدمه إلا في

مسألة واحدة معروفة ومشهورة عند الفراض بالمشاركة والحمازية. وسميت بذلك لقول يزيد بن ثابت رضي الله عنه : هب أن أباهم كان حماراً أو لمشاركة الشقيق للإخوة للأم. ويقال لها أيضا : الحجرية واليمية والمنبرية، لقول القائل : هب أن أباهم كان حجرا ملقى في اليم، واليم البحر، قيل بقيد ملوحته، ولسؤال سيدنا عمر رضي الله عنه الناس عنها، وهو على المنبر، وليست هي المنبرية الآتية في الفصل بعد هذا ان شاء الله. فيشارك الشقيق فيها الإخوة للام في الثلث، الذكر كالأنثى، ولا يشاركهم اخ لأب عند عدمه، وهي زوج وأم، أو جدة وأخوان فأكثر للأم، وشقيق وحده أو مع اخته أو أخيه أو أخواته أو إخوته، وهي من ستة : للزوج النصف، ثلاثة، وللام أو الجدة السدس واحد، وللإخوة للام والشقيق اثنان شركة، الذكر كالأنثى، والاثنان غير مقسمة على الثلاثة ان كان الشقيق مع اخوين أو على اربعة ان كان مع ثلاثة، وهكذا فتقابل بين الاثنين وعدد الرؤوس بالموافقة والمباينة، فتضرب وفق الرؤوس أو عددهم في أصل المسألة، ثم تضرب لكل واحد ما كان في يده فيما ضربت فيه المسألة هكذا :

12	6	2
6	3	زوج
2	1	جدة
3		إخوة م 3
1	2	شقيق

وهكذا أيضا :

18	6	3
9	3	زوج
3	1	أم
4		اخوان م
2	2	شقيق

وهكذا أيضا :

30	6	5
15	3	زوج
5	1	جدة
4		إخوان لأم
2	2	شقيق
4		شقيقتان

وهكذا أيضا :

30	6	5
5	3	زوج
5	1	أم
6		إخوة م 3
2	2	شقيق
2		شقيقة

وقس على هذه الأمثلة سائرهما.

ويشترط في كونها مشتركة شرطان : تعدد الاخوة للأم، وألا يكون الأشقاء كلهن إناثا. وقد نزلت هذه المسألة بسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه أول مرة، فأسقط فيها الأشقاء لأنهم عصبه وهم يسقطون عند استغراق اهل الفروض التركية، ثم لما كان في العام القابل أتى عمر بمثلها، فأراد ان يقضي بذلك، فقال له زيد ابن ثابت رضي الله عنهما : أليست الأم تجمعهم، هب أن أباهم كان حمارا ما زادهم الأب الا قريبا، فأشرك سيدنا عمر بينهم وبين ولد الام في الثلث، فقيل له : لِمَ لَمْ تَقْضَ بهذا في العام الماضي؟ فقال رضي الله عنه : ذلك على ما قضينا، وهذا على ما نقضي. قال الراوي : ولم ينقض احد الاجتهادين بالآخر، فلو كان بدل الشقيق أنثى واحدة شقيقة أو لأب في المشتركة لفرض لها نصفها، وتعمل المسألة بمثل نصفها الى تسعة هكذا :

9	
3	زوج
1	أم
2	اخوان م
3	شقيقة

أو اثنتان أو أكثر لفرض لهما أولهن الثلثان، فتعمل المسألة بمثل ثلثها إلى عشرة، وهي غاية عول الستة كما سيأتي قريبا ان شاء الله هكذا :

10	
3	زوج
1	أم
2	اخوان م
4	شقيقتان

أو كان في المشتركة جد لسقطت الاخوة للام، لأن الجد يسقط الاخوة للأم، والأشقاء إنما يرثون فيها بالأم، والجد يسقط كل من يرث بها، وتلقب هذه بشبه المالكية كما تقدم،

وكما يسقط الأخ للأب الشقيق والاخوة للأم في المشتركة تسقطه أيضا الشقيقة التي كان العاصب لبنت أو بنت ابن فأكثر، لأن حالها معه كحال الشقيق، فكما يحجب بالشقيق يحجب بالشقيقة، فإن كانت مع بنت أو بنت

2	
1	بنت
1	شقيقة
0	اخ لأب

ابن واحدة، فالمسئلة من اثنين، للبنت أو بنت الابن النصف واحد، وللشقيقة واحد تعصيا، ولا شيء للأخ للأب هكذا :

وإن كانت مع اكثر من واحدة فالمسألة من ثلاثة للبنتين أو بنتي الابن الثلثان اثنان وللشقيقة واحد تعصيا، ولا شيء للأخ للأب هكذا :

3	
2	بنتان
1	شقيقة
0	اخ لأب

ثم ابن الأخ الشقيق، ثم ابن الأخ للأب، ثم العم الشقيق، ثم الذي للأب، ثم ابن العم الشقيق، ثم ابن العم الذي للأب، ثم عم الجد الشقيق، ثم عم الجد للأب، فيقدم الأقرب وإن غير شقيق، ويقدم الشقيق عند التساوي، ثم الشخص المعق، ثم عصيته، ثم بيت المال ان كان منتظما.

ولا يرد ما فضل عن ذوي الفروض اليهم عند جمهور قضاة الصحابة رضي الله عنهم، ومالك والشافعي وزيد وأهل المدينة، كما لا يدفع لذوي الأرحام.

6	
5	ابن عم
1	اخ لام

واعلم أنه قد يكون الإرث بالعصوبة والفرض لشخص واحد كابن عم أخ لأم، فإنه يأخذ السدس بالفرض، والباقي بالتعصيب حيث لم يكن عاصب فوقه هكذا :

6	
3	اب
3	بنت

أو ابن عم زوج، فإنه يأخذ النصف الباقي بالتعصيب أو الجد مع بنت، وإن سفلت، فإنه يأخذ السدس بالفرض والباقي عن الفرض بالتعصيب هكذا :

6	
3	جد
3	بنت

وهكذا :

وأقسامها ثلاثة : عاصب بنفسه، وهو كل ذكر لا يدخل في نسبه الى الميت أنثى، وعاصب مع غيره، وهي كل أنثى تصير عاصبا مع أنثى أخرى، كالأخت مع البنت أو بنت الابن، وعاصب بغيره، وهن النسوة الأربع التي فرضهن النصف إذا اجتمع كل مع أخيه. والفرق بين الاخيرين. أما اذا قلنا عاصب بغيره فالغير عصبية، فالأخ عاصب بنفسه، وقد تعصبت به اخته، أو مع غيره، لم يجب كون الغير عصبية، بل كونه ذا فرض، فالبنت مثلا التي صارت الأخت بسببها عاصبة، انما ترث بالفرض، فليست بعاصبة، وبهذا ظهر التغاير بينهما.

وأما الحجب فهو منع قريب ارث قريه، أو نقله لناقص أو لعصوبة أو شركة بأقرب منه أو قريب غيره ولو غير وارث، وهذا الباب هو أكد أبواب الفرائض، وعليه تنبني جميع مسائله، وهو كالغريال للأبواب السابقة، إذ به يجتمع أحكام كل وارث في موضع واحد بعد ان كانت مفترقة في مواضع كثيرة حتى قال ابن يونس : أصل معرفة الفرائض معرفة الحجب وحفظه، فينبغي الاعتناء به وحفظه وإتقانه. وهذا الحد قد اشتمل على اقسام الحجب الاربعة، حجب إسقاط، وحجب نقل لناقص، وحجب نقل لتعصيب، وحجب نقل لشركة.

فقلنا منع قريب، مصدر مضاف إلى المفعول بعد حذف الفاعل وهو الشرع يفهم الأول، أو نقله... الخ أي نقل الشرع قريبا من كامل لناقص، يفهم الثاني و، أو لعصوبة، أي نقل الشرع قريبا، يفهم الثالث، وأو لشركة، أي نقله من افراد لشركة مع غيره، يفهم الرابع، وقلنا بأقرب، ظرف لغو يتعلق بمنع، والباء فيه سببية، كالإبن مثلا، فإنه يمنع الاخوة مطلقا، وأو قريب غيره، معطوف على بأقرب مدخول لباء السببية ظرف لغو أيضا يتعلق بنقله. ففيه لف ونشر مرتب. والضمير في غيره عائد على القريب المحجوب وزدنا ولو غير وارث لتدخل الاخوة مطلقا، إذا كانوا مع الأب، أو للأُم إذا كانوا مع الجد، فإنهم لا يرثون، ويحجبون الأم الى السدس.

وأما مسائله فخمسة :

الأولى : ما يتصور في اهل النصف، فيتصور بنت الصلب حجبان :
حجب تشريك مع اختها أو اخواتها في الثلثين، وحجب تعصيب بأخيها ويتصور
بنت الابن الاربعة فيسقطها ابن وبتان فوقها، ويعصبها ابن في درجتها اخ أو ابن
عم أو أسفل، متحدا أو متعددا، وتشاركها اختها أو أخواتها أو بنت عم أو بنات
عم لها في الثلثين، وتنقلها من النصف بنت فوقها، سواء كانت بنت صلب أم لا
إلى السدس بالفرض تكملة للثلثين. ويتصور في الأخت الشقيقة ثلاثة فيسقطها
أب وابن وابن ابن، ويعصبها أخ لها وبنت وإن سفلت، وتشاركها اختها أو اخواتها
في الثلثين، ويتصور بالاخت للأب الاربعة، فيسقطها ابن وابنه وأب وشقيق
وشقيقة مع بنت أو بنت ابن أو مع جد، وأخذت نصفاً ولم يكن معها آخر من
الاخوة للأب، وأختان شقيقتان إن لم يكن معها أخ للأب يعصبها في الباقي عن
الشقيقتين، وإلا فالباقي عن الجد والشقيقة وعن الشقيقتين لها ولأخيها تعصياً،
فهي من ستة، لمعاداة الشقيقة الجد بهما، للجد اثنان، وللشقيقة ما لها لو لم يكن
جد ثلاثة، فيبقى واحد يقتصمه الأخ وأخته، وهو لا ينقسم عليهما، فتضرب
عددهم في اصل المسألة، فتصح من ثمانية عشر، ثم تعطي لكل ما كان له
مضروباً في عدد الرؤوس، فيكون للجد ستة وللشقيقة تسعة، وللأخ وأخته ثلاثة
هكذا :

	3	
18	6	
6	2	جد
9	3	شقيقة
1	1	أخت أب
2	1	أخ أب

فتحصل أنها تسقط بنسبة، فلو كانت الاخت للأب مع ذكر أسفل منها
وهو ابن الأخ فلا يعصبها بل يسقط ابن الأخ في الأولى، أعني إذا كانت مع بنت
وجد كما سقطت هي، وينفرد بجميع الثلث الباقي عن فرض الشقيقتين في الثانية،
أعني إذا كانت مع شقيقتين، ويعصبها أخ لها وبنت وجد. ولا يفرض لها مع الجد
إلا في الأكدرية المتقدم بيانها، وتشاركها اختها أو أخواتها في الثلثين، وينقلها من
النصف للسدس المكمل للثلثين الشقيقة.

ويتصور بالزوج حجب النقص خاصة فينقله من النصف إلى الربع الولد.
الثاني ما يتصور في أهل الربع، فيتصور بالزوجة حجبان : حجب نقص
فينقلها من الربع إلى الثمن الفرع اللاحق، وحجب تشريك فتشاركها الضرة أو
الضرات في الربع أو الثمن.

الثالث ما يتصور في أهل الثلثين فيتصور في وراثات الثلثين ما يتصور في
وراثات النصف، فبالبنتين يتصور اثنان، وبنتي الابن يتصور الأربعة، وبالشقيقة
يتصور ثلاثة، وبأب يتصور أربعة كما تقدم، إلا الشقيقة مع الجد، فتسقط
الأخت الواحدة للأب إن لم يكن معها أخ ولا تسقط الأختين مطلقا.

الرابع : ما يتصور في أهل الثلث. ولا يتصور في الأم إلا حجب النقل،
فينقلها من الثلث إلى السدس ولد وإن سفل، وأخوان وأختان مطلقا، أشقاء أو
لأب أو لأم ولو لم يرثا. وينقلها من الثلث الكامل إلى ثلث الباقي أب في الغراوين
المتقدم ذكرهما.

ويتصور بالإخوة للأم حجبان، حجب الإسقاط فيسقطهم أب وجد وإن
علا، وابن وبنت وإن سفلا، وحجب تشريك فيشاركهم في الثلث أخ أو أخت
وشقيق واحد فأكثر في المشتركة المتقدم ذكرها. ولا يتصور حجب بالجد مع
الإخوة وحدهم، لأنه لا ينقص عن ثلث المال.

الخامس ما يتصور في أهل السدس.
ولا يتصور حجب للأب والأم والجد إلا إذا اجتمع مع الأب فيسقطه،
ويتصور بالجدتين حجبان، حجب إسقاط، فتسقطهما الأم مطلقا، والأب التي
من جهته، والقربى من جهة الأم البعدى من جهة الأب، وحجب شركة فتشتركان
في السدس إن استوتا في القرب أو البعد، أو كانت التي للأب قريبة والتي للأم
بعيدة.

ويتصور بالأخ للأم حجب الإسقاط خاصة فيسقطه الأصل والفصل. ولا
دخول للشقيقين معه في سدسه إذا كانوا مع زوج وأم. ويتصور بينت الابن مع
بنت الصلب حجبان، وحجب تعصيب، فيعصبها ذكر في درجتها، لا أسفل منها
بدرجة أو أكثر فلا يعصبها، بل تبقى على سدسها المتمم الثلثين، وياخذ الذكر

وحده إذا لم يكن معه في درجته أو فوقه بنات محجوبات من الثلثين، الثلث الباقي تعصيبا، والا اشتركن معه في ذلك، فيكون بين ذلك الذكر وأخواته وبنات اعمامه، ومن فوقهم من العمات المحجوبات من الثلثين. ولا يدخل في هذا الثلث من دخل من بنات الابن في الثلثين، وحجب تشريك فتشاركها في سدسها أنثى في درجتها متحدة أو متعددة، أختا كانت أو بنت عم، لأن الجميع بنات ابن الهالك.

ويتصور بالأخت للأب مع الشقيقة حبان : حجب تعصيب، فيعصبها أخوها فيما فضل عن الشقيقة لا ابن أخيه وإن كان ينزل منزلة أبيه في عدمه، فلا يعصبها، بل تبقى على سدسها المتمم الثلثين وياخذ ابن الأخ وحده أو مع أخيه إن وجد الثلث الباقي تعصيبا، وحجب تشريك فتشاركها في سدسها أختها أو أخواتها، ولا يزداد لهن على السدس شيء، لأن غاية ما يكون للأخوات ثلثان، كن شقيقات أو لأب أو مختلطات.

فعلم من هذا ومما مر أن عدة الوارثين من الرجال والنساء بفرض أو تعصيب أو هما معا سبعة عشر، وعددهم من الرجال : وهي : الابن وابنه، وإن سفل، وأب، وجد وإن علا، وأخ مطلقا، وابن أخ نسيب، أي شقيق، أو لأب لا غير نسيب، أي أخ لأم، فليس من الوارثين، وعم مطلقا وإن علا، وابن عم وإن علا وزوج ومعتق.

وتنقسم إلى ثلاثة أقسام من يرث بفرض فقط، وهما اثنان : الزوج، والأخ للأم إن لم يدلها للميت بجهة أخرى، ومن يرث بهما وهم أربعة : الزوج، إن كان معتقا لزوجته. أو ابن عمها، والأخ للأم، وهو ابن عم، أو معتق، كأن يكون عند أخوين ابنان من امرأة واحدة، تزوجت أحدهما قبل الآخر، فمات أحد الإبنين بعد موت أبويهما، وترك الأب الآخر، الذي هو أخوه للأم وابن عمه، فيرث فيه السدس بكونه أخا للأم، والباقي تعصيبا لكونه ابن عم، أو يشتري أخاه، فيعتق عليه، والأب مع بنت أو بنت ابن، والجد كذلك، ومن يرث بالتعصيب فقط. وهم الباقيون، إلا الأخ الشقيق في المشتركة كما تقدم.

وتشترك أربعة منهم مع أخواتهم في التعصيب للأنثى سهم، والمذكر سهمان، وهم : ابن وابنه وإن سفل، والأخ الشقيق. والأخ للأب، فيعصب كل

واحد اخته، وتنفرد اربعة منهم عن اخواتهم بالإرث لأنهن لسن من النساء الوارثات الآتي ذكرهن وهم : ابن الاخ النسيب، اي الشقيق أو للأب، والعم، وابنه، وابن المعتق، فترث الإخوة دون الأخوات.

وسبعة من النساء، وهن : الأم، والبنت، وبنت الابن، وإن سفلت، والزوجة والأخت مطلقا، والجدة للأب أو للأم وإن علت إن لم تكن مفصولة بذكر، إذ لا يرث عند مالك اكثر من جدتين، والمعتقة، وهي على ثلاثة أقسام : من يرث بالتعصيب فقط، وهما إثنان : الأخوات للأب أو للأبوين مع بنت الصلب أو بنت الابن، والمعتقة لأجنبي عنها، فإنها ترثه بالتعصيب فقط، ومن يرث بهما وهي : المعتقة لقريبها أو زوجها كمن ملكت أباه أو أخاها فعتق عنها، ثم مات عنها وحدها، فإنها ترث نصف المال بالفرض، والنصف الباقي بالتعصيب، وكمن اعتقت عبدها الأجنبي فتزوجها ثم مات عنها وحدها، فإنها ترث فيه الربع بالفرض، والثلاثة الارباع الباقية بالتعصيب، ومن يرث بالفرض فقط، وهن الباقيات. وإرث الجميع قد ثبت بعضه بالكتاب وبعضه بالسنة، وبعضه بالاجماع. فالذي ثبت بالكتاب خمسة أنواع.

الأول أولاد الصلب ذكورهم وإناثهم، لقوله تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ الى قوله : ﴿فَلَهَا النِّصْفُ﴾.
والثاني الأبوان، لقوله تعالى : ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ﴾ الى قوله : ﴿السُّدُسُ﴾.

والثالث الزوجان، لقوله تعالى : ﴿وَلِكُم نِصْفٌ﴾ الى قوله ﴿الشَّمْنُ﴾.
والرابع، الاخوة للأم ذكورهم وإناثهم، لقوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً﴾ الى قوله ﴿الثَّلَاثُ﴾.
الخامس، الإخوة الأشقاء، ذكورهم وإناثهم لقوله تعالى : ﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ الى قوله ﴿الْإِنثَيْنِ﴾.

والذي ثبت بالسنة احد عشر نوعا على التفصيل، وهم : ابن الأخ الشقيق، وابن الأخ للأب، والعم الشقيق، وابنه، والعم للأب، وابنه، ومولى النعمة ومولاتها، والجدة أم الأم، وابنة الابن مع بنت الصلب، والأخت للأب مع الشقيقة.

والذي ثبت بالإجماع أربعة أنواع : الأول أولاد الإبن ذكورهم وإناثهم، فقد أجمعت الأمة على دخولهم في قوله تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ .
الثاني الإخوة للأب، فقد أجمع المسلمون على دخولهم في قوله تعالى : ﴿وَلَهُ أُخْتٌ﴾ فلها نصف ما ترك .

الثالث، الجد، فقد أجمعت الأمة على أن الجد في عدم الأب كالأب إلا في ثلاث مسائل، وهي : كون الأب يسقط جميع الإخوة دون الجد، ويسقط الجدة من قبله دون الجد، وكون الأم ترث مع الأب ثلث الباقي في الغراوين، وترث مع الجد ثلثا كاملا .

الرابع، الجدة أم الأب، فقد أجمع الصحابة رضي الله عنهم أن لها السدس قياسا على الجدة التي ورد فيها نص الحديث، وهو كما في الموطأ من طريق ابن شهاب عن عثمان بن إسحاق عن قبيصة ابن أبي ذؤيب، قال : (جاءت الجدة من قبل الأم إلى أبي بكر تسأل عن ميراثها. فقال لها : ما لك في كتاب الله من شيء، وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه شيئا، فارجعي حتى أسأل الناس). فقال له المغيرة بن شعبه : حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس. فقال أبو بكر : هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الانصاري فقال مثل قول المغيرة، فأنفذ لها أبو بكر. ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب تسأله عن ميراثها. فقال لها ما لك في كتاب الله من شيء، وما كان القضاء الذي قضى به أبو بكر إلا لغيرك، وما أنا بزائد في الفرائض، ولكن هو السدس، فإن اجتمعتا فهو بينكما، وأيكما خلت فهو لها تمة.

قال الشيخ زروق في شرحه للرسالة ما معناه : اعلم ان الله تعالى ذكر في القرآن العظيم من الفرائض ست عشرة فريضة، اثنا عشر في الوصية، ثلاثة للأولاد، سهمان للذكر وسهم للأنثى. والثلثان للبنات أو البنتين. فقوله تعالى : «فوق»، مجاز بالزيادة، والنصف للبنات، وثلاثة للأبوين : السدس لكل واحد منهما ان كان له ولد، والثلث لها والباقي له ان لم يكن له ولد. والسدس لها والباقي له ان كان له إخوة، وأربعة للزوجين : النصف له ان لم يكن لها ولد، والربع إن كان. والربع لها ان لم يكن له ولد، والثلثان في الإخوة للأم فيمن ورث كلاله وهي

انقطاع النسل اي الفصل والأصل. وفيها يقول القائل :

ويسألونك عن الكلاله هي انقطاع النسل لا محالة
لا والد يبقى ولا مولود فانقطع الابناء والجدود

السدس لواحد منهم ذكرا أو انثى، والثلاثان لاكثر من واحد شركة بينهما أو
بينهم، الذكر كالانثى. وأربعة في آخر سورة النساء في الاخوة فيمن ورث كلاله،
النصف للاخت إن اتحدت، والجميع للأخ إن انفرد، والثلاثان ان تعددت،
وسهمان للذكر، وسهم للانثى ان لم ينفردا بأن كانوا إخوة رجالا ونساء. انتهى
معنى ما ذكره الشيخ زروق رضي الله عنه ولفظه سمعته من شيخنا شيخ الجماعة
ابي محمد محمد بن عمر السرغيني أطال الله حياته للمسلمين، ولم يحضرني الآن،
فذكرت محصولة. قف على لفظه، وبالله التوفيق.

الفصل السابع في الأصول ومخارجها، وما يعول منها

فالأصول لمسائل الفروض سبعة؛ الاثنان، والاربعة، والثمانية، والثلاثة، والستة، والاثنان عشر، والاربعة والعشرون. ولمسائل العصاب عدد رؤوسهم ويضعف للذكر على الانثى.

فالاثنان مخرج لكل فريضة اشتملت على نصف ونصف كزوج وأخت، فهي من اثنين تماثل المخرجين أو على نصف، وما بقي كزوج وأخ هكذا :

2	
1	زوج
1	أخ

4	
1	زوج
3	ابن

والاربعة مخرج لكل فريضة اشتملت على ربع وما بقي كزوج وابن هكذا :

4	
1	زوجة
2	اب
1	ام

أو ربع وثلاث ما بقي، كأحد الغراوين :
زوجة وأبوين هكذا :

8	
1	زوجة
7	ابن

والثمانية مخرج لكل فريضة اشتملت على ثمن وما بقي كزوجة وابن هكذا :

8	
1	زوجة
4	وبنت
3	وأخ

أو ثمن ونصف وما بقي، لاندراج مخرج النصف في مخرج الثمن كزوجة وبنت وأخ هكذا :

3	
1	اخوة م
2	اخوات

والثلاثة مخرج لكل فريضة فيها ثلث وثلثان
تتماثل المخرجين، والاكتفاء بأحدهما كإخوة
لأم وأخوات لأب هكذا :

أو ثلث وما بقي كأب وأخ أو ثلثان وما بقي كبننتين وعم.

6	
1	جد
5	ابن

والسنة مخرج لكل فريضة فيها سدس
وما بقي كجد وابن هكذا :

أو سدس وثلث وما بقي، لاندرج الثلاثة في الستة والاكتفاء بالمندرج فيه كجدة
وأخوين للأم وأخ للأب هكذا :

6	
1	جدة
2	اخوان م
3	أخ للأب

أو سدس وثلثان وما بقي، لاندرج الثلاثة في الستة كأب وبننتين وأخ، أو نصف أو
ثلث وما بقي، لتباين المخرجين، وضرب احدهما في الآخر كأخت وأم وابن أخ
هكذا :

6	
3	أخت
2	أم
1	ابن أخ

والاثنا عشر مخرج لكل فريضة اشتملت على ربع وسدس وما بقي، لتوافق
المخرجين وضرب وفق احدهما في كامل الآخر، كزوج وأم وابن هكذا :

12	4×3
3	زوج
2	أم
7	ابن

أو ربع وثلاث وما بقي، لتباين المخرجين وضرب أحدهما في الآخر كزوجة وأم وأخ هكذا :

12	
3	زوجة
4	أم
5	أخ

أو ربع وثلثين وما بقي، لتباين المخرجين أيضا كزوج وبنتين وأخ هكذا :

12	
3	زوج
8	بنتان
1	أخ

والأربعة والعشرون أصل لكل فريضة اشتملت على ثمن وسدس وما بقي، لتوافق المخرجين وضرب وفق أحدهما في كامل الآخر كزوجة وأم وابن هكذا :

24	
3	زوجة
4	أم
17	ابن

أو ثمن وثلثين وما بقي، لتباين المخرجين وضرب أحدهما في الآخر كزوجة وابنتين وأخ هكذا :

24	
3	زوجة
16	بنتان
5	أخ

فعلم من هذا أن الذي يتكرر في فريضة واحدة من الأصول اثنان، النصف والسدس، وما عداهما لا يتكرر في فريضة واحدة، وأن الثمن لا يجتمع مع الربع ولا مع الثلث، وما عداهما فيجامع بعضه بعضا كما علمت ذلك.. وإذا ضاق المال عن سهام أهل الفروض أعلت، أي ترفع سهامها ليدخل النقص على كل وارث بقدر فرضه، لأن كل واحد أخذ فرضه بتمامه إذا انفرد، فإذا ضاف المال وجب أن يقتسموا على قدر الحقوق كأرباب الديون والوصايا.

والذي يعول من الفرائض ثلاثة : الستة، والاثنى عشر، والأربعة والعشرون.
فالستة تعول أربع عولات على توالي الاعداد الى عشرة، فتعول الى سبعة في
اربعة مواضع.

7	
3	زوج
1	اخ لأم
3	شقيقة

الاول، أن يكون فيها سدس ونصفان كأخ
لأم وزوج وأخت شقيقة أو لأب وصورته هكذا :

الثاني، ان يكون فيها سدس وثلث وثلثان كأُم وأخوين لها
وأختين شقيقتين هكذا :

7	
1	أم
2	أخوان م
4	أختان ش

الثالث، أن يكون فيها سدسان وثلث ونصف كأُم وأخت
لأب وأخوين لأم وأخت شقيقة هكذا :

7	
1	أم
1	أخت لأب
2	أخوان لأم
3	أخت شقيقة

الرابع، أن يكون فيها نصف وثلثان كزوج وأختين شقيقتين
أو لأب هكذا :

7	
3	زوج أختان
4	شقيقتان

وهذه الأخيرة اول فريضة عالت في الاسلام في خلافة سيدنا عمر بن
الخطاب رضي الله عنه، فجمع الصحابة وقال لهم : فرض الله للزوج النصف
والأختين الثلثين، فإن بدأت بالزوج لم يبق للأختين حقهما، وإن بدأت بالأختين
لم يبق للزوج حظه، فأشيروا علي. فأشار العباس ابن عبد المطلب رضي الله عنه
بالعول، وقال : أرايت لو مات رجل وترك ستة دراهم، ولرجل ثلاثة، وللآخر
أربع، أليس يجعل سبعة أجزاء. فأخذت الصحابة بقوله.

ثم أظهر ابن عباس الخلاف فيه بعد ذلك، وأنكر العول فقال : ان الذي أحصى رمل عاج عددا لم يجعل في المال نصفين وثلثا أبدا، كما في سنن البيهقي. وعلى هذا فالمسألة التي وقعت في حال مخالفة ابن عباس. كانت زوجا وأختا وأما، وليست هي بالتي حدثت في زمن عمر رضي الله عنه، لأنه ليس فيها ثلث، خلافاً للغزالي، ولأبي عبد الله السطبي في نظمه إذ قال : وهذه مسألة المباهلة، أول ما كانت بعول، نازلة زوج وأم دنيا وأخت، نصفان والثلث عنهم ما نزلت في زمن الرسول ولا أبي بكر أبي البتول، حتى اتت خلافة الفاروق، واغتصت الارياق بالخلق، فاجتمع الفاروق بالعباس، واجتمع الحفل بخير الناس، فاستحسن العباس طرد العول، وأخذ الكل بذلك القول، ومال عبد الله للخلاف، ولم يصرح بالكلام الجافي لهية كانت على الفاروق. وما لعباس من الحقوق. ويقال : إن ابن عباس رجع، والله اعلم.

وإلى ثمانية في ثلاثة مواضع.

الأول، اذا كان فيها سدس ونصف وثلثان،

كأم وزوج وأختين لأب هكذا.

8	
3	زوج
1	أم
4	اختان لأب

الثاني، أن يكون فيها سدسان ونصفان كأم وأخ لها وزوج وأخت شقيقة أو لأب هكذا :

8	
3	زوج
3	اخت شقيقة
1	أم
1	اخ لأم

الثالث، إذا كان فيها ثلث ونصفان كأم وزوج وأخت لأب هكذا :

8	
2	أم
3	زوج
3	اخت لأب

وإلى تسعة في أربعة مواضع.
الأول، إذا كان فيها سدس وثلث ونصفان كأم
وزوج وأخوين للأم وأخت لأب هكذا :

9	
1	أم
3	زوج
2	أخوين للام
3	أخت لأب

الثاني : أن يكون سدسان ونصف وثلثان، كأم
وأخ لها وزوج وأختين هكذا :

9	
1	أم
1	وأخ لأم
3	زوج
4	وأختين لأب

الثالث، أن يكون فيها ثلاثة أسداس ونصفان كأم
وأخت لأب، وأخ لأم، وزوج، وأخت شقيقة
هكذا :

9	
1	أخت لأب
1	أخ لأم
3	زوج
3	أخت شقيقة
1	أم

الرابع، أن يكون فيها ثلث ونصف وثلثان كأخوين
لأم وزوج وأختين هكذا :

9	
2	أخوان لأم
3	زوج
4	وأختان

وإلى عشرة في موضعين.

الأول، أن يكون فيها سدس وثلث ونصف وثلثان
كأم وأخوين لها وزوج وأختين لأب هكذا :

10	
1	أم
2	أخوان لأم
3	زوج
4	أختان لأب

الثاني، أن يكون فيها سدس وثلثان ونصفان، كأم
وزوج وأخوين لها وأخت شقيقة وأخ لأب هكذا :

10	
1	أم
2	أخوان لأم
3	زوج
3	أخت شقيقة
1	أخ لأب

وتعول الاثنا عشر ثلاث عولات على توالي الافراد
الى سبعة عشر، فتعول لثلاثة عشر في ثلاثة
مواضع.

الأول، أن يكون فيها سدس وربع وثلثان كأم
وزوج وبنيتين هكذا :

13	
2	أم
3	زوج
8	بنيتان

الثاني، أن يكون فيها سدسان وربع ونصف كأم
وبنت ابن وزوج وبنت هكذا :

13	
2	أم
2	بنت ابن
3	زوج
6	بنت

الثالث، أن يكون فيها ربع وثالث ونصف كزوجة وأم وأخت لأب هكذا :

13	
3	زوجة
4	أم
6	أخت لأب

والخمس عشرة في أربعة مواضع.

الأول، أن يكون فيها سدس وربع وثالث ونصف، كأم وأخوين لأم وأخت للأب هكذا :

15	
2	أم
3	زوجة
4	أخوان لأم
6	وأخت لأب

الثاني، أن يكون فيها سدس وربع وثلثان كأم وأخ لأم وزوجة وأختين لأب هكذا :

15	
2	أم
2	أخ لأم
3	وزوجة
8	وأختين لأب

الثالث، أن يكون فيها ثلاثة أسداس وربع ونصف، كأم وأخ لها وزوجة وأخت لأب وشقيقة هكذا :

15	
2	أم
2	أخ لأم
2	أخت لأب
3	زوجة
6	شقيقة

الرابع، أن يكون فيها ربع وثلث وثلثان كزوجة وأخوين
لأم وأختين لأب هكذا :

15	
3	زوجة
4	اخوين لأم
8	اختين لأب

وإلى سبعة عشر في موضعين. الأول، إذا كان فيها سدس وربع وثلث وثلثان كأم
وزوجة وأخوين لأم وأختين لأب هكذا :

17	
2	أم
3	زوجة
4	اخوين لأم
8	أختين لأب

ومن هذه مسألتان : إحداهما تسمى بأم الأرامل وبالدينارية الصغرى، وسميت
بذلك لأن فيها سبع عشرة امرأة ورثن سبعة عشر دينارا بالفرض على السواء، وهي
جدتان وزوجات ثلاث وأخوات ثمان وأخوات لأم أربع هكذا :

17	
4	أخوات م 4
8	أخوات لأب 8
3	زوجات 3
1	جدة
1	جدة

والأخرى تسمى بأم الفروج (بالجيم). وأم الأرامل
أيضا، وهي : زوجة وأم وأختان لها وأخت شقيقة،
وأخت لأب هكذا :

17	
2	أم
3	زوجة
6	أخت شقيقة
2	أخت لأب
4	أخوان لأم

وفيها يقول بعض الألباء :

ألم تسمع وأنت بأرض مصر * بذكر فريضة في المسلمين *

بسبع ثم عشر من اناث * فخرت بهن عند الفارضن

* فقد حزن الوراثة قسم حق * سواء في حقوق الوارثين

وأما الدينارية الكبرى فهي : زوجة وبتان، وأم، وإثنا عشر أخا، وأخت فأصلها

من أربعة وعشرين كتبائين مخرج الثلث لمخرج الثمن، وتصح من ستمائة، لانكسار

السهم على الرؤوس وصورتها هكذا :

25		
600	24	
75	3	زوجة
400	16	بنتان
100	4	أم
24	1	اثنا عشر أخا
1	1	وأخت شقيقة

وسميت بذلك لقول الاخت لسيدنا علي كرم الله وجهه ورضي عنه : مات اخي

عن ستمائة دينار، فلم اعط إلا دينارا واحدا. فقال لها رضي الله عنه بفراسته

النورانية الحمدية : لعل أخاك ترك زوجة وبتين وأماً واثنى عشر أخا وأنت.

فقلت : نعم. فقال : معك حقك الذي خصك. (هـ).

الثاني، ان يكون فيها سدسان وربع ونصف وثلث، كأماً وأخوين لها وأخت لأب

وأخت شقيقة وزوجة هكذا :

17	
2	أم
4	أخوان لأم
6	وأخت شقيقة
2	وأخت لأب
3	وزوجة

وتعمل الأربعة والعشرون عولة واحدة الى سبعة وعشرين

في موضعين.

الأول، ان يكون فيها سدسان وثمان وثلثان

كزوجة⁽¹⁾ وجدتين وبتتي ابن هكذا :

27	
3	زوجة
4	جدة
4	جدة
16	بنتا ابن

(1) فالجدتان لها السدس فقط تشتركان فيه. وإعطاء المصنف السدس لكل واحدة غير صحيح.

ومن هذه المسألة، المسألة المعروفة عند الفراض بالمنبرية، وهي : زوجة وأبوان وبتتان، فهي من أربعة وعشرين لاجتماع الثمن فيها مع السدس، وهما موافقان بالنصف، فضرب وفق الستة ثلاثة في كامل الثمانية أو وفق الثمانية أربعة في كامل الستة، ومقام الثلث داخل تحت مقام السدس، فلذلك استغني عنه به وصورتها هكذا :

27	
3	زوجة
4	اب
4	ام
16	بتتان

وسميت بذلك لأن سيدنا عليا كرم الله وجهه سئل عنها وهو على المنبر بالكوفة، فقال ارتجالا، أي من غير روية : صار ثمنها تسعا، ومضى في خطبته، قيل : إن صدرها الذي قيل له في أثنائها : الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا ويجزي كل نفس بما تسعى، وإليه المعاد والرجعى.

فسئل حينئذ فأجاب بقوله : صار ثمنها تسعا. وتسمى أيضا بالحيدرية لأن سيدنا عليا كان يلقب بحيدرة، لقوله كرم الله وجهه : أنا الذي سمتني أمي حيدرة * كليث غابة كرية المنطرة * أكيلهم بالسهم كيل السندره * وهو الأسد، وبالنحيلة لقلة عولها، ولا يدخل العول ما بقي من الأصول.

ثم اعلم أن العول زيادة في الظاهر، ونقصان في الباطن، ويعرف قدر ما انتقص لكل زيادة في الظاهر ونقصان في الباطن، ويعرف قدر ما انتقص لكل وارث بنسبة الزائد الى المجموع. ففي السبعة انتقص لكل وارث سبع مما كان في يده، وفي الثمانية ربع مما كان في يده، إذ كان الزوج يأخذ النصف، وهو من الثمانية أربعة، فصار يأخذ ثلاثة، وفي التسعة ثلث مما كان في يده. وهكذا. وفي ذلك يقول العلامة الأجهوري رحمه الله ورضي عنه آمين :

وعلمك قدر النقص من كل وارث بنسبة عول للفريضة عائله
ومقدار ما عالت بنسبة لها بلا عولها فارحم بفضلك قائله
وقد وقفت على أبيات لبعض الافاضل بين فيها مسائل العول، فأردت ان
أودعها هذا الكتاب، تنمة للفائدة واستجلاب الثواب.

الحمد لله القديم الوارث عباده الاموات وهو الباعث
صلى على محمد الهادي الكريم أفضل من يرث جنات النعيم
بجاهه يا جامع اجمعنا به في جنة الفردوس مع أصحابه

مسائل العول في الإرث

زيادة الفروض فوق أصل	مسألة حقيقة للعول
تجب معرفة قدر العول	وقدر ما نقصه من أصل
ينسب ما نقصه لعولها	وقدر ما عالت به لأصلها
كأصل ستة إذا عالت إلى	سبعة أي زادت بواحد قلا
عالت بمثل سدسها وانتقص	لوارث سبع فرض رخصا
إن علت الستة للثمان قل	ينقص ربع فرض وارث كمل
وثلث في عولها لتسعة	وخمسان ان تعل لعشرة
وعول يَبَّ قل الى يَجَّ ظهر	ينقص جزء من ثلاثة عشر
وخمس في عولها الى يه	وفي يز خمسة أجزاء فه
وتسع الفرض لوارث عليم	في عول كد قل الى كز تحتم

الفصل الثامن، في تصحيح المسائل وأقسامها، وكيفية قسمة التركة، ومسائل المناسخات، والإقرار، والوصية، والمفقودة، والختى المشكل

4	
1	زوجة
3	اخوة 3

إعلم أن المسألة إذا انقسمت على سهام
الورثة كزوجة وإخوة ثلاثة هكذا :

6	
3	زوج
2	إخوان
1	أم

أو زوج وأم وإخوان هكذا :

3	
1	ابن
1	ابن
1	ابن

أو وثلاثة أولاد هكذا

فلا يحتاج إلى عمل، لانقسام السهام على الرؤوس. وإن لم تنقسم احتيج
المقام الى عمل يبين إن شاء الله.

وقبل الخوض في هذا الميدان نجعل مقدمة تجسم لنا الولدان فنقول :
اعلم ان كل عددين نظرت بينهما فلا يخلو حالهما من أن يكونا متوافقين
أو متباينين فقط، لكن اذا كانا متوافقين فلا يخلو حالهما من ثلاثة اقسام.
الاول، ان يكون متساويين في القدر فيزيد وصف التماثل على وصف التوافق
كأربعة مع أربعة، واثنين مع اثنين، وثلاثة مع ثلاثة، وستة مع ستة، وهكذا،
مثاله : زوج وأخت لأب أو شقيقتان وأخوان لأم هكذا :

6	3	2
4	2	شقيقتان
2	1	اخوان لأم 2

2	
1	زوج
1	وأخت لأب

فلك ان تستعمل فيها ما شئت من عمل التوافق والتماثل، لكن عمل التماثل أخصر، ولذا زادوه.

الثاني، أن يكون اصغر المتوافقين داخلا تحت الأكبر، لكون الأكبر ينطرح بالاصغر مرتين أو أكثر فيزيد وصف التداخل على التوافق، كأربع مع ثمانية، فهما متوافقان بالربع، ومتداخلان أيضا، فلك ان تستغني بالأكبر الذي هو ثمانية، ولك ان تضرب ربع أحدهما في كامل الآخر واحدا في ثمانية، أو اثنين في أربعة الذي هو عمل التوافق، لكن عمل التداخل أخصر، ولذا زادوه مثاله : زوج وبنت وعم أو أم وإخوة ثلاثة لأب، وعم أو أم وبنت وعم، أو زوجة وبنت عم هكذا :

8	
1	زوجة
4	بنت
3	عم

6	
1	أم
3	بنت
2	عم

6	
1	أم
5	ثلاثة إخوة ب
0	عم

4	
1	زوج
2	بنت
1	عم

الثالث، أن لا يكونا متماثلين ولا متداخلين، كأربعة مع ستة، فهما متوافقان فقط، فتستعمل فيهما عمل التوافق، وهو ضرب وفق أحدهما في كل من الآخر، مثاله زوج وأم وابن هكذا :

12	
3	زوج
2	أم
7	ابن

فعلم من هذا ان كل تماثل ومتوافق ومتداخل متوافق، ولا عكس، فبينهما العموم والخصوص بالاطلاق. وأما التباين ويقال له التفارق، فهو مباينة أحد المقامين للآخر، أي عدم مشاركة أحدهما للآخر في شيء من الاجزاء الصحيحة كثلاثة مع أربعة أو مع اثنين أو مع ثمانية. والعمل فيه ان يضرب أحدهما في الآخر

كزوج وأخوين لأم وعم، أو زوجة وأختين لأب وعم، أو زوجة وبنيتين وعم هكذا :

24	12	6
3 زوجة	3 زوجة	3 زوج
16 بنتان	8 أختان ب	2 أخوان لأم
5 عم	1 عم	1 عم

فتمحصل من هذا أن الأقسام أربعة : التماثل، والتداخل، والتوافق، والتباين. فالتماثل أن يماثل أحدهما أولاً بحيث لا يبقى شيء أقل من المفني، كالاثنين مع الأربعة، ومع الستة ومع الثمانية.

والتوافق، وضابطه ان يفني الاقل منهما الاكثر في مرتين أو أكثر، مع بقاء أكثر من واحد ويكون بنسبة مفرد هوأي للعدد المفني آخر كالأربعة مع الستة، فإذا سلطت الأربعة على الستة تفضل اثنان، فإذا سلطت على الأربعة أفنتها في مرتين، ونسبة المفرد الهوائي لهما النصف، فتكون الموافقة بينهما بالنصف. والتباين ان يفني الاقل منهما الاكثر في مرتين أو أكثر مع بقاء واحد كاثنين مع خمسة، فإذا سلطت الاثنان على الخمسة افنتها في مرتين ويفضل واحد، وكالاثنين مع السبعة وكالخمس مع الستة ومع الاحد عشر.

واعلم ان الانكسار يقع للورثة في قسمة التركة لصنف ولصنفين ولثلاث، ولا يقع لأكثر من ذلك إلا على قول زيد بن ثابت رضي الله عنه بتوريث اكثر من جدتين فيقع عنده لأربع، فإن وقع الانكسار لصنف واحد فينظر لعدد الرؤوس والسهام بنظرين فقط، بالموافقة والمباينة، فإن باينت الرؤوس السهام، ضرب عدد الرؤوس المنكسر عليها السهام في أصل المسألة أو بالعلول ان كانت عائلة كزوج وبنين اربع هكذا :

16	$\frac{4}{4}$	
4	1	زوج
12	3	بنين 4

وإن وافقت الرؤوس السهام اخذت وفق الرؤوس وضربتها في أصل المسألة أو بعولها
إن كانت عائلة، كزوج وستة بنين أو زوج وست أخوات هكذا :

21	7	3	
9	3		زوج
12	4		6 أخوات

وهكذا

8	4	2	
2	1		زوج
6	3		6 بنين

وإن وقع على صنفين نظرت بين كل صنف وسهامه بالموافقة والمباينة على
ما تقدم، ثم تنظر بين الرؤوس المنكسر عليها سهامها بعضها مع بعض بأربعة
انظار : التوافق، والتماثل، والتداخل، والتباين، فإن تماثلا أخذت احد المثلين
واكتفيت به، واجعل المسألة كأنها لم تنكسر إلا على
سهم واحد ودخل فيه ثلاث صور. الأول، أن يوافق
كل صنف سهامه ومثاله دون عول إخوة لأم أربعة وأم
وإخوة لأب ستة هكذا :

12	6	2	
2	1		أم
4	2		إخوة لأم 4
6	3		إخوة لأب 6

وبالعول أم، وإخوة لأم أربعة، وأخوات
ي ثمانية هكذا :

14	7	2	
2	1		أم
4	2		إخوة لأم 4
8	4		أخوات لأب 8

الثاني، أن يباين كل صنف سهامه، ومثاله
دون عول : زوجتان، وابنان هكذا :

16	8	2	
2	1		2 زوجتان
14	7		2 وابنان

وبالعول، أم وإخوة لها ثلاثة وأخوات لأب
ثلاثة هكذا :

21	7	3	
3	1		أم
6	2		إخوة لأم 3
12	4		أخوات لأب 3

18	6	3	
3	1	ام	
12	4	بنات 6	
3	1	وبنو ابن 3	

الثالث، أن يوافق احدهما ويباين الآخر ومثاله دون
عول أم وست بنات وثلاثة بني ابن هكذا :

21	7	3	
3	1	ام	
6	2	إخوة لأم 6	
12	4	أخوات أب 3	

وبالعول أم وإخوة لها ست، وثلاث أخوات
لأب هكذا :

وإن تداخلا، أخذت أكثر المتداخلين واكتفيت به، وضربته في اصل المسألة ودخل
فيه أيضا ثلاث صور.

الأولى أن يوافق كل فريق سهامه (والفريق هو والصنف والنوع والطائفة بمعنى واحد
عند أهل هذا الفن).

24	6	4	
4	1	أم	
8	2	إخوة لأم 8	
12	3	إخوة لأب 6	

ومثاله دون عول : أم وثمانية إخوة لها
وستة إخوة لأب هكذا :

28	7	4	
4	1	أم	
8	2	إخوة لأم 4	
16	4	أخوات لأب 16	

وبالعول، أم، وإخوة لها أربعة، وأخوات لأب
سنة عشرة هكذا :

32	8×4		
4	1	زوجتان	
16	4	بنت	
12	3	إخوة لأب 4	

الثاني، أن يباين كل صنف سهامه ومثاله دون
عول : زوجتان، وبنت، وإخوة لأب أربع هكذا :

وبالعوول أم وأخوات ثلاث للأب وإخوة تسعة
لأم هكذا :

63	7×9	
9	1	أم
36	4	إخوة لأب 3
18	2	إخوة لأم 9

الثالث أن يوافق أحدهما ويباين الآخر، ومثاله
دون عول : أربع زوجات وستة أخوات لأب هكذا :

16	4×4	
4	1	4 زوجات
12	3	إخوة لأب 6

ومع العول : أم وستة إخوة لها وتسع أخوات
لأب هكذا :

63	7×9	
9	1	أم
18	2	إخوة 6
36	4	أخوات 9

وإن توافقا أخذت حاصل أحدهما في وفق الآخر،
ويندرج تحته أيضا ثلاث صور.
الأولى أن يوافق كل فريق سهامه، ومثاله دون عول
هكذا :

72	6×12	
12	1	أم
24	2	إخوة لأم 8
36	3	إخوة لأب 18

وبالعوول هكذا :

84	7×12	
12	1	أم
24	2	إخوة لأم 12
48	4	أخوات لأب 16

الثاني، أن يباين كل صنف سهامه، ومثاله دون عول
هكذا :

54	3×18	
36	2	بنات 9
18	1	أخوات 6

ومع العول هكذا :

315	7×45	
45	1	أم
180	4	أخوات لأب 9
90	2	أخوات لأم 15

الثالث، أن يوافق أحدهما ويباين الآخر، ومثاله دون عول هكذا :

36	3×12	
24	2	بنات 8
12	1	بنو ابن 6

ومع العول هكذا :

126	7x 18	
18	1	أم
36	2	إخوة لأم 12
		أخوات
72	4	إخوة لأب 9

وإن تباينا ضربت أحدهما في كل الآخر، وتدخل فيها أيضا ثلاث صور: الأولى أن يوافق كل فريق سهامه، ومثاله دون عول هكذا :

36	6×6	
6	1	أم
12	2	2 إخوة لأم 4
18	3	3 إخوة لأب 9

والعول هكذا :

42	7×6	
6	1	أم
12	2	2 إخوة لأم 4
		3 أخوات لأب
24	4	6

الثانية، أن يباين كل فريق سهامه، ومثاله دون عول هكذا :

24	4×6	
6	1	زوجات 3
18	3	2 أخوان لأب

وبالعول هكذا :

105	7×15	
15	1	أم
30	6	3 إخوة لأم
60	4	5 أخوات لأب

الثالثة، أن يوافق أحدهما ويباين الآخر، ومثاله دون عول هكذا :

18	3 x 6	
6	1	3 إخوة لأم
12	2	(2) 4 أخوات لأب

ومع العول هكذا :

42	7×6	
6	1	أم
12	2	3 إخوة لأم
24	4	2 إخوة لأب

وبهذا تتم الصور الأربع والعشرون الحاصلة من ضرب ثلاثة، التي هي توافق الرؤوس السهام، وتباين الرؤوس السهام، وتوافق أحدهما وتباين الآخر في أربعة التي هي تماثل الحاصلين من أحد الثلاثة وتداخلهما وتوافقهما وتباينهما في حالتها العول وعدمه، والعمل فيها كما رأيت. وهذا التحصيل أصله للشيخ بناني، ونقله عنه الدسوقي فجوزيا خيرا.

وإن وقع الانكسار لثلاثة أصناف فقابل بين صنفين منها وبين سهامه بالوفق والتباين، فما حصل قابل بينه وبين الثالث أيضا، فما حصل فاضربه في أصل المسألة، فمنها تصح.

على أن الانكسار لا يقع لثلاثة أصناف إلا في مسائل ثلاث، ولا يكون إلا في المسألة التي تصح من ستة أو اثني عشر أو أربعة وعشرين، فمثال الانكسار على ثلاثة أصناف في مسألة أصلها من ستة وتعمل لسبعة هكذا :

42	7 x 6	
6	1	2 جدتان
24	4	3 أخوات أب 3
12	2	2 إخوة أم 4

فأنت ترى قد قابلت بين الجدتين والإخوة للأم الأربعة، وبين سهامها، فوجدت الجدتين قد باينت سهامها فأخذت عددها، ووجدت الإخوة الأربعة قد وافقت سهامها بالنصف، فرددتها لاثنتين، ثم قابلت بين عدد رؤوس الجدتين وبين وفق الإخوة للأم، فوجدت سهامهما متماثلين، فاكتفيت بأحدهما، وجعلت المسألة كأنها لم تنكسر إلا على سهمين، ثم قابلت بين الأخوات الثلاث وسهامها،

فوجدتها مباينة لها، فأخذت عددها، فقابلته بأحد المثليين الذي اكتفيت به فوجدتهما متباينين فضربت أحدهما في الآخر فخرج لك ستة، فضربتها في أصل المسألة بعولها فخرج لك اثنان وأربعون، فجعلتها في جامعة ثانية، فأعطيت للجدتين ما كان لهما واحدا مضروبة في ستة ستة، وللأخوات للأب ما كان لهن أربعة مضروبة في ستة بأربعة وعشرين.

ومثاله في مسألة أصلها من اثني عشر، وتعمل خمسة عشر هكذا :

180	15	12
36	3	4 زوجات
96	8	3 أخوات أب 6
48	4	2 إخوة أم 8

فأنت ترى قد قابلت بين الزوجات الأربع والأخوات الستة والإخوان الثمان، وبين سهامها، فوجدت الزوجات مباينة لسهامهن فأخذت عدد رؤوسهن، ووجدت الإخوة قد وافقت سهامها بالربع فرددتها لاثنين، ثم قابلت بين عدد رؤوس الزوجات وبين وفق الإخوة فوجدتهما متداخلين فاكتفيت بأكبرهما، وهو الأربعة، وجعلت المسألة كأنها لم تنكسر إلا على سهمين، ثم قابلت بين الأخوات الست وسهامهن فوجدتهن موافقة لها بالنصف، فرددت الستة عددهن إلى ثلاثة، ثم قابلت بين الثلاثة وفق الأخوات وبين الأربعة عدد الزوجات، فوجدتهما متباينين، فضربت أحدهما في الآخر، فخرج لك اثنا عشر فضربتها في أصل المسألة بعولها، فحصل مائة وثمانون فجعلتها في جامعة، ثم أعطيت لكل واحد منها ما كان له مضروبا في ما ضربت فيه المسألة اثني عشر، فحصل للزوجات ستة وثلاثون، وللأخوات ستة وتسعون وللإخوة للأم ثمانية وأربعون.

ومثاله في مسألة أصلها من أربعة وعشرين هكذا :

288	24	12
36	3	4 زوجات
192	16	3 بنات
60	5	4 أعمام

فأنت ترى قد قابلت بين الزوجات الأربع والأعمام الأربع وبين سهامهما فوجدت كلا منهما قد باين سهامه، فأخذت عدد رؤوسهما وهو أربعة وأربعة، فقابلت بينهما فالفيتهما متماثلين، فاكتفيت بأحدهما وجعلت المسألة كأنها لم تنكسر الا على سهم واحد، ثم قابلت بين البنات الثلاث وسهامهن فوجدتهما متباينين، فأخذت عددهن ثلاثة، ثم قابلت الثلاثة مع الأربعة أحد المتماثلين فوجدتهما متباينين، فضربت الثلاثة في الأربعة، فحصل لك اثنا عشر، ثم ضربتها في اصل المسألة فحصل لك مائتان وثمانية وثمانون، فجعلتها في جامعة، ثم اعطيت لكل واحد منها ما كان له مضروباً في الإثني عشر، فخرج للزوجات ستة وثلاثون، وللبنات مائة واثنان وتسعون، وللأعمام ستون، وقس على هذه الامثلة ما شاكلها. وأما إن وقع الانكسار لأربعة اصناف ولا يكون الا اذا كان في الورثة ثلاث جدات فأكثر، على قول غير الامام مالك كالشافعي وزيد رضي الله عنهما، فاعمل فيه مثل العمل في الانكسار على ثلاثة اصناف، إلا أنك تقابل بين الحاصل من الأعداد الثلاثة وبين الرابع الباقي بالموافقة والمباينة والمماثلة، والمداخلة، ثم ما حصل تضربه في أصل المسألة أو بعولها إن كانت عائلة، فمنها تصح. ومثاله هكذا :

204	17		
36	3	زوجات 4	4
24	2	جدات 4	2
96	8	أخوات أشقاء 6	3
48	4	إخوة لأم 8	2

وبيان ذلك أن المسألة من اثني عشر، وقد عالت بمثل ربعها وسدسها وهو خمسة، فصحت من سبعة عشر، فخرج للزوجات ثلاثة، وللجدات اثنان، وللأخوات ثمانية، وللإخوة لأم أربعة، وكل واحد من الأربع المنكسر عليه سهامه. وطريق التصحيح أن تقابل بين الجدات الأربع والأخوات الثمان وبين سهامهن فتجد الجدات وافقت سهامهن بالنصف فترد عددهن لاثنين، والأخوة وافقت ايضا سهامها بالربع فترد عددها لاثنين، إذ هو ربع الثمانية، ثم تقابل بين الوفقين فتجدهما متماثلين، فتكتفي بأحدهما، ثم تقابل بين الزوجات وسهامهن فتجدهن

مباينة لها، فتأخذ عدد رؤوسهن ثم تقابله مع الاثنين أحد المتماثلين فتجدهما متداخلين، فتكتفي بأكبرهما وهو أربعة، ثم تقابل بين الأخوات وسهامهن فتجدهما متوافقين بالنصف، فتد الستة لثلاثة، ثم تقابل الثلاثة بالأربعة فتجدهما متباينين فتضرب الثلاثة في الأربعة فيحصل اثنا عشر، تضربها في أصل المسألة بعو لها يحصل مائتان وأربعة، ثم تقول : من له شيء أخذه مضروباً في اثني عشر، فيخرج للزوجات ستة وثلاثون، لكل واحد تسعة، وللجدات أربعة وعشرون، لكل واحد ستة، وللأخوات ستة وتسعون لكل واحدة ستة عشر، وللأخوة ثمانية وأربعون لكل واحد ستة، وعلى هذا فقس.

وأما كيفية قسمة التركة على الورثة فلك فيها وجهان.
الأول، أن تعطي كل واحد بنسبة حظه من المسألة، فإن كان حظه من المسألة الثمن، فإنه يعطى ثمنها، أو الربع فيعطى ربعها، وهكذا. مثاله، زوج وأم وأخت هكذا

	8	تركة	20	
زوج	3	ربع و ثمن	7 ونصف	
أم	2	ربع	0	5
وأخت	3	ربع و ثمن	7 ونصف	

والتركة عشرون مثلاً، فالمسألة من ستة، وعالت لثمانية، للزوج ثلاثة فانسبها من الثمانية تجد بها ربعها و ثمنها، فيكون له من العشرين ثمنها وهو اثنان ونصف، وربعها وهو خمسة، فالجموع سبعة ونصف، وكذلك حكم الأخت والام من الثمانية اثنان، فانسبها من الثمانية تجدها ربعها، فيكون لها من العشرين ربعها وهو خمسة.

الثاني، أن تقسم التركة على ما صحت منه المسألة، ثم تضرب ما كان لكل واحد من المسألة فيه. وصورته في المثال المتقدم هكذا :

تركة 20	$\frac{1}{2}$ 2 8	
7 ونصف	3	زوج
5	2	ام
7 ونصف	3	اخت ش

فقد قسمت العشرين على الثمانية التي صحت منها المسألة، فخرج جزؤها اثنان ونصفا، ثم ضربت للزوج وللاخت ثلاثة فيما خرج اثنان ونصف، فحصل لكل واحد سبعة ونصف، وللأم اثنان، فيما خرج اثنان ونصف، فحصل لها خمسة، وعلى المثال فقس، فإن أخذ بعض الورثة عرضا وأردت معرفة قيمته فلا يخلو ذلك من أوجه ثلاثة، تارة يأخذه وحده، وتارة يزيد ليأخذه، وتارة ليزاد عليه،

32	8 تركة 20 وعرض	
12	3 عرض	زوج
8	2 0	ام
12	3	اخت

فإن أخذ بسهمه فاجعل المسألة سهام غير الآخذ، ثم اجعل لسهامه من تلك المسألة. مثاله، والتركة عشرون وعرض، زوج وأم وأخت، وقد أخذ الزوج الغرض بسهمه هكذا :

فأنت ترى قد جعلت المسألة سهام غير الزوج وأسقطت سهامه، فصارت المسألة من خمسة فقسمتها على العشرين المتروكة فخرج لك أربعة فأعطيت للأخت ما كان لها من الثمانية ثلاثة مضروبة في أربعة فحصل اثني عشر وللأم ما كان لها من الثمانية

45	8 تركة 20 + 5 عرض	
20	3 عرض	زوج
10	2 0	أم
15	3 0	أخت

اثنين مضروبتين في أربعة، فحصل لها ثمانية، ثم جعلت للزوج ما له من الأربعة لو لم يأخذ العرض، فحصل له اثنا عشر فهي قيمة ذلك العرض، فمجموع التركة عينا وعرض اثنان وثلاثون، وإن زاد خمسة ليأخذه فزدها على العشرين، ثم اقسام. مثاله، والموضوع بحاله هكذا :

فأنت ترى قد جعلت المسألة سهام غير الآخذ فصارت من خمسة، ثم زدت الخمسة التي زادها آخذ العرض على العشرين، فقسمتها على الخمسة، فحصل لكل واحد خمسة، فأعطيت للأخت ما كان لها من الثمانية ثلاثة مضروبة في خمسة، وللأم ما كان لها من الثمانية اثنان مضروبان في خمسة، ثم جعلت للزوج ما له من الخمسة أن لو لم يأخذ عرضا فحصل له خمسة عشر فزدتها على الخمسة التي زادها لياخذ العرض فصارت عشرين، فهي قيمة العرض، وكذلك حكم الأخت في الصورتين. ومثاله إن كان الآخذ العرض في الأولى، هي الأم هكذا :

	8	20 عرض		26 و $\frac{2}{3}$
زوج	3	0		10
أم	2	عرض	ق	36 و $\frac{2}{3}$
أخت	3	0		10

فأنت ترى قد جعلت المسألة سهام غير الام وأسقطت سهامها فصارت المسألة من ستة، فقسمت العشرين المتروكة عليها، فخرج لك ثلاثة وثلاث، فأعطيت للزوج ما كان له من الثمانية وهو ثلاثة مضروبا في ثلاثة وثلاث، وللأخت كذلك، ثم جعلت لسهام الأم من تلك النسبة أي ضربت سهامها اثنين في ثلاثة وثلاث، فخرج لك ستة وثلاثان، فذلك قيمة العرض الذي اخذت، وإذا أضفت قيمة العرض الى العشرين صار مجموع التركة ستة وعشرين وثلاثين.

ومثاله إذا كان الآخذ للعرض في الثانية أعني إذا زاد لياخذه، هي الأم

هكذا :

	8	تركة 20 عرض 5 +	38 و $\frac{1}{3}$
زوج	3	0	12 و $\frac{1}{3}$ و $\frac{1}{6}$
ام	2	عرض	13 و $\frac{1}{3}$
اخت	3	0	12 و $\frac{1}{3}$ و $\frac{1}{6}$

فقد زدت الخمسة التي دفعتها الأم لتأخذ العرض على العشرين، فصارت خمسة وعشرين، ثم أسقطت سهام الأم فصارت المسألة من ستة عدد سهام الباقي، فقسمت الخمسة والعشرين على الستة، فتاب كلا أربعة وسدس، ثم اعطيت للزوج ما كان له من الثمانية ثلاثة مضروبا في أربعة وسدس فحصل له اثنا عشر وثلث وسدس، والاخت كذلك، ثم جعلت سهام الام تلك النسبة أعني ضربت سهامها اثنين في أربعة وسدس، فخرج لك ثمانية وثلث، فإذا زدت الخمسة عليها يكون المجموع ثلاثة عشر وثلثا، وإن أخذ أحد الورثة عرضا مع خمسة من العشرين فاقسم الخمسة عشر الباقية على غير الآخذ، واجعل سهام الآخذ من تلك المسألة، فما حصل أسقط منه خمسة، فذلك قيمة العرض. مثاله، اذا كان هو الزوج هكذا :

	8	تركة عرض و 20 ريالا	24
زوج	3	عرضا وزد 5	ق 4
ام	2	0	6
أخت	3	0	9

فقد قسمت الخمسة عشر على سهام الباقية وهي خمسة، فتاب كل ثلاثة، ثم اعطيت للاخت ما كان لها ثلاثة مضروبة في ثلاثة بتسعة، وللأم ما كان لها اثنين مضروبين في ثلاثة بستة، ثم جعلت لسهام الزوج من تلك النسبة اعني ضربت سهامه ثلاثة في ثلاثة بتسعة، فإذا أسقطت الخمسة مما نابه تسعة يبقى اربعة فذاك قيمة العرض، فإذا زدت التسعة فتاب الزوج على الخمسة عشر يكون المجموع من التركة عينا وعرضا اربعة وعشرين وقس على هذا ما إذا كان الآخذ الأم.

وأما المناسخات فهي، لغة، الإزالة، وفي الاصطلاح موت بعض الورثة قبل قسمة التركة وذلك لا يخلو من وجهين : الأول أن يرثه الباقيون كثلث بنين مات احدهم وليس الزوج أبا لهم، فالملت في هذا يجعل كالعدم، أي كأنه لم يتركه الهالك الأول إلا اثنين. وصورتها هكذا :

8	$\frac{2}{4}$		
2	1	زوج	
0	ت	ابن	
3	3	ابن	
3	3	ابن	2

2	0		
0	ت	ابن	
1	أخ	ابن	
1	أخ	ابن	

الثاني أن يرثه غير الباقيين أو هم، ولكن استخلف قدر استحقاقهم، فالحكم فيه أن يصح مسألة الهالك الأول لورثته ثم تصح الثانية لورثة الثاني. ثم تارة ينقسم نصيب الثاني على ورثته كابن وبنت مات وترك اختا وعاصبا فتصح الفريضة الثانية مما صحت منه الأولى، بمعنى أنا لا نحتاج إلى عمل،

3	2		3	
2	1	ت	2	ابن
1	1	أخت	1	بنت
		عم		

فالفريضة الأولى في المثال تصح من ثلاثة، لابن اثنان، ولأخته واحد، والثانية يصح من اثنين، للاخت واحد وللعاصب واحد فتصح الفريضة الثانية مما صحت منه الأولى ثلاثة هكذا :

وتارة لا ينقسم الثاني على ورثته، فالحكم فيه ان تقابل بين نصيب الهالك الثاني وبين ما صحت منه مسألة ورثته بالموافقة والمباينة فقط، فتضرب وفق الثانية في الاولى إن توافق نصيب الثاني مع مسألة ورثته ثم تقول : من له شيء من الاولى اخذه مضروباً في وفق الثانية، ومن له شيء من الثانية اخذه مضروباً في وفق سهام الثاني، أو تضرب سهام ما صحت منه مسألة فيما صحت منه الاولى ان تباينا، مثل انكسار السهام على الرؤوس، ثم تقول : من له شيء من الاولى أخذه مضروباً في جميع الثانية، ومن له شيء من الثانية اخذه مضروباً في جميع سهام موروثه. فمثال التوافق ابنان وابنتان مات احد الابنين وترك زوجة وبنتا وثلاث بني ابن، وصورته هكذا :

	1		4	
	24	8		6
	8	0		2
			ت	2
	4	0		1
	4	0		1
	1	1	زوجة	
	4	4	بنت	
	3	3	3 بني ابن	

فالمسألة الأولى من ستة، لكل ابن سهمان، ولكل بنت سهم، والثانية من ثمانية للزوجة واحد، وللبنت أربعة، ولكل واحد من ابن الابن واحد، واثنان سهم الميت من الاولى، لا ينقسم على ثمانية، ولكن توافقهما بالنصف، فرددت الثمانية لأربعة، ثم ضربت الأربعة وفق الثانية في الاولى، فحصل لك اربعة وعشرون. فمنها تصح المسألتان، ثم أعطيت الابن ما كان له من الاولى اثنين مضروباً في أربعة وفق الثانية بثمانية، ولكل من البنيتين ما كان لهما واحداً مضروباً في أربعة وفق الثانية بأربعة وأعطيت للزوجة ما كان لها من الثانية واحداً مضروباً في وفق سهام الميت الذي هو النصف بواحد، لأن الضرب بالواحد لا يزيد، وللبنت ما كان لها من

الثمانية اربعة مضروبة في وفق سهام الميت بأربعة، ولأبناء الابن الثلاثة ما كان لهم
ثلاثة مضروبة في وفق سهام الميت بثلاثة، وقس عليها ما اشبهه.
ومثال التباين : ابنان وابنتان مات احد الابنين وترك ابنا وبنتا، وصورته
هكذا :

	2		3	
18	3		6	
		ن	2	ابن
6	0		2	ابن
3	0		1	بنت
3		0	1	بنت
4	2	ابن		
2	1	بنت		

فالمسألة الاولى من ستة، والثانية من ثلاثة، والاثنان سهم الميت من الاولى
غير منقسمة على ثلاثة ومباينة لها، فضربت الثلاثة سهام، ما صحت منه الثانية في
الأولى، فحصل لك ثمانية عشرة، فجعلتها في جامعة ثلاثة، ثم أعطيت منها للابن ما
كان له اثنين مضروبين في الثانية بستة، ولكل من البنيتين ما كان لهما واحدا
مضروبا في ثلاثة بثلاثة، وللابن ما له من الثانية اثنين مضروبا في جميع سهام
موروثه بأربعة، وللبنت ما كان لها من الثانية واحدا مضروبا في جميع سهام الميت
بائنين.

ومثال ما اذا ورثه الباكون، ولكن اختلف قدر استحقاقهم، ميتة عن أم
وزوج وأخت لأب وأخت شقيقة، ثم نكح الزوج الشقيقة وماتت عنهم، فالأولى
من ستة وتعول لثمانية، والثانية من ستة. وتعول ايضا لثمانية وصورتها هكذا :

	3		8	
64	8		8	
33	3	زوج	3	زوج
14	2	أم	1	أم
17	3	أخت ب	1	أخت ب
		ت	3	أخت ش

فالاولى من ثمانية بالعول، والثانية كذلك، فقابلت بين سهام الميت الثاني ثلاثة، وبين مسألة فوجدتهما متباينين، فضربت ما صحت منه الثانية فيما صحت منه الاولى، فخرج لك اربعة وستون، ثم اعطيت للزوج ما كان له من الاولى ثلاثة مضروبة فيما صحت منه الاولى بأربعة وعشرين، وما كان له من الثانية ثلاثة مضروبة في سهام ثلاثة بتسعة، فمجموع ما له من الثانية والاولى ثلاثة وثلاثون، وللأم ما كان لها من الاولى واحدا مضروبا فيما صحت منه الاولى بثمانية، وما كان لها من الثانية اثنين مضروبا في سهام الميت ثلاثة بستة، فمجموع ما لها منهما اربعة عشر، وللأخت ما لها من الاولى واحدا مضروبا فيما صحت منه الاولى بثمانية، وما لها من الثانية ثلاثة مضروبا في سهام الميت بتسعة، فمجموع ما لها منهما سبعة عشر. وقس على هذه الامثلة ما شاكلها.

وأما الإقرار فهو خبر يعود ضرره على المخبر كسرا كما اذا أقر أحد الورثة بوارث فقط وأنكره الآخرون، فإن المقر، إن كلف، يؤخذ بإقراره، فينقص له من سهامه.

وطريق العمل منه أن تصح مسألة المنكرين على الانكار وتعطي لهم ما لهم منها، ومسألة المقر كسرا على الإقرار وتعطي له ما له منها، وما نقصه الإقرار مما له من الانكار يكون للمقر له، ثم تقابل بين المسألتين بالتماثل والتداخل والتوافق والتباين، فتكتفي بأحدهما أو اكبرهما، أو تضرب وفق الثانية في الاولى، أو أحدهما

في كَامِل الآخر، ثم تدفع للمقر به ما نقصه الاقرار من حصته على موجب الإقرار.

فمثال التماثل هكذا :

6	1 6		1 6	
2			2	$\frac{1}{3}$ أم
1	1	ق	3	$\frac{1}{2}$ أخت ب
1			1	ع عم
2	3	أخت ش		

فقد صحت مسألة المنكرين من ستة، للأم المنكرة منها اثنان، والعم واحد، وللأخت للأب المقررة ثلاثة، ومسألة المقررة من ستة أيضا، للأخت الشقيقة المقر بها ثلاثة، ولكل من الأخت للأب والعم والأم واحد، وبين المسألتين التماثل، فاكتملت بأحدهما، فأعطيت للأم ما لها من مسألتها اثنين، وأعطيت للأخت المقررة ما لها من مسألتها واحدا، وأعطيت للعم ما له على كلتا المسألتين واحدا، وأعطيت للشقيقة المقر بها ما نقصه الإقرار اثنين مما للمقررة من الإنكار.

ومثال التداخل أختان شقيقتان وعاصب، قد أقرت إحدهما بأخت شقيقة

هكذا :

	1	3		3	
9	9	3		3	
3		2		1	2 أخت ش
2	2	2	ق	1	أخت ش
3		1		1	ع عم
1	2		أخت ش		

فقد صحت مسألة المنكر من ثلاثة، لكل واحد من الأختين واحد، وللمعاصب منها واحد، ومسألة المقر من تسعة، لانكسار السهمين على الأخوات، لكل من الأخوات منها اثنان، والعم ثلاثة، وبين المسألتين التداخل، لدخول الثلاثة في التسعة، فاكتمت بأكبرهما، فأعطيت للأخت ما لها من مسألتها ثلاثة، وللمعاصب ما له على كلتا المسألتين ثلاثة، وللمقرة ما لها من مسألتها اثنين، وأعطيت الشقيقة المقر بها ما نقصه الإقرار واحدا مما للمقرة من مسألة الإنكار ومثال التوافق ابتان وابن، قد أقر بابن هكذا :

	2		3	
12	6		4	
4	2	ق	2	ابن
3			1	بنت
3			1	بنت
2	2	ابن		

فقد صحت مسألة الإنكار من أربعة، لكل من البنيتين منها واحد، وللابن اثنان، ومسألة الإقرار من ستة، لكل من البنيتين منها واحد أيضا، ولكل من الابنين اثنان، ثم قابلت بين المسألتين فالفيتهما متوافقتين بالنصف، فضربت وفق الثانية ثلاثة في كامل الأولى، أو وفق الأولى اثنين في كامل الثانية، فخرج اثنا عشر فجعلتها في جامعة ثلاثة، وأعطيت لكل من البنيتين ما لها من مسألة الإنكار ثلاثة، وللمقر ما له من مسألة الإنكار أربعة، وللمقر به ما نقصه الإقرار اثنين مما للمقر من مسألة الإنكار، وهو ستة.

ولك عمل آخر، وهو أن تصحح المسألة على الإنكار ثم على الإقرار، ثم تقابل بينهما بالأوجه الأربعة، فما حصل فاجعله في جامعة ثلاثة، ثم اقسام الجامعة على مسألة الإنكار، واجعل الجزء الخارج فوقها، وعلى مسألة الإقرار واجعل الجزء

الخارج فوقها أيضا، ثم تعطي المنكر ما له من الأولى مضروبا في جزء سهم الإنكار، وللمقر ما له من الثانية مضروبا في جزء سهم الإقرار، والمقر به ما نقصه الإقرار مما للمقر من مسألة الإنكار وصفته هكذا.

		3		2	
		4		6	12
ابن	2	ق	2		4
بنت	1				3
بنت	1				3
		ابن	2	2	

فقد صححت مسألة الإنكار من أربعة، للإبن منها اثنان، ولكل من البنيتين واحد، ومسألة الإقرار من ستة، ثم قابلت بينهما فالفيتهما متوافقتين بالنصف فضربت وفق أحدهما في كامل الآخر، فخرج لك اثنا عشر، فجعلتها جامعة ثلاثة، ثم قسمتها على مسألة الإنكار أربعة فحصل لك ثلاثة فوضعتها فوقها، ثم على مسألة الإقرار فحصل لك اثنان فوضعتها فوقها، ثم على مسألتها الإقرار فحصل لك اثنان فوضعتها فوقها، ثم أعطيت لكل من البنيتين المنكرتين ما لهما من الأولى واحدا مضروبا في جزء سهم الإنكار ثلاثة بثلاثة، وللمقر ما له من الثانية اثنين مضروبين في جزء سهم الإقرار اثنين بأربعة وللابن المقر به ما نقصه الإقرار مما للمقر من الأولى اثنين على ما اقتضى الإقرار لا على سبيل الإرث، وقس على ذلك.

ومثال التباين شقيقتان وعم أقرت إحداهما بشقيق، وصورته هكذا :

	3		4	
12	4		3	
4			1	اخت
3	1	ق	1	اخت
4	0		1	عم
1	2	شقيق		

فقد صححت مسألة المنكر من ثلاثة، لكل منها واحد، وللأخ اثنان، وبين المسألتين التباين، لأن الثلاثة تفني الأربعة، ويبقى منها واحد، فضربت أحدهما في كامل الآخر، فخرج لك اثنا عشر، فأعطيت للأخت المنكرة ما لها من مسائلها ثلاثة وأعطيت للشقيق المقر به ما نقصه الإقرار واحدا مما للمقرة من مسألة الإنكار، وهو أربعة. ثم محل كون المقر يحوز ما له من الإقرار مقيد بما إذا لم يقر بوارث ينحجب به كإقرار الأخت بابن، أو أخ لأم بنت وإلا فلا شيء. ولو لم تستكمل ورثة الإنكار مع المقر به مسألة الإقرار بأن حاز المنكرون ما لهم من الإنكار والمقر به الحاجب للمقر ما له من الإقرار، وبقي شيء من مسألة الإقرار فلا يكون للمقر، لحجبه بإقراره، بل لعاصب أو بيت المال. مثاله زوج وأم وأخ لها قد أقر بنت. والعمل أن تصحح مسألة الإنكار أولا وتجعل حظ المقر منها بمنزلة ما إذا صالح عنه الورثة بأن تقسمه على عدد رؤوسهم بعد تصحيح مسألة الإقرار، ثم تجعل سهام المقر به والعاصب من الإقرار في موضع مسألة الإقرار، ثم تقسم عليها سهم المقر من الإنكار، فإن لم تنقسم عليها ضربت عدد السهام في الأولى إن باينته أو وفقها فيها إن وافقته، فما حصل تجعله في جامعة ثلاثة، ثم تعطي منها للمنكرين ما لهم من الأولى مضروبا في عدد السهام أو في وفقها، وللمقر به والعاصب ما لهما من الثانية مضروبا في سهم المقر، المنكسر على سهامهما. وصورته هكذا :

42	7		6	
21			3	1/2 زوج
14			2	1/3 أم
0	0	ق	(1)	1/6 أخ لام
6	6	بنت		
1	1	عم		

فقد صححت مسألة الإنكار من ستة، وأعطيت للزوج ما له منها ثلاثة، وللأم ما لها منها اثنين، وللمقر ما له منها واحداً، وجعلت سهمه بمثابة ما إذا صالح عنه الورثة، ثم صححت مسألة الإقرار من اثني عشر، لاجتماع الربع مع السدس، لتنظر عدد سهام المقر به منها، فوجدت سهام البنت منها ستة، وفضل واحد على الورثة فظفر به العاصب، ثم جعلت سهام المقر به، والعاصب سبعة في جامعة الإقرار بعد محوها، ثم قسمت عليها سهم المقر من الإنكار واحداً، فوجدته غير منقسم، ومبايناً لها، فضربت عدد السهام سبعة في الأولى، فخرج لك اثنان وأربعون، فجعلتها في جامعة ثلاثة، فأعطيت منها للزوج ما له من الأولى، ثلاثة مضروبة في عدد السهام سبعة، المنكسر عليها سهمها بأحد وعشرين، وللأم ما لها من الأولى اثنين مضروبين في عدد السهام سبعة بأربعة عشر، وللبنت المقر بها ما لها من مسألة الإقرار، مضروبة في سهم المقر واحد بستة، وللعاصب ما له من الإقرار واحداً مما فضل عن مسألة الإقرار مضروباً في سهم المقر واحد بواحد. قس على ما إذا أقر الزوج، أو الأم في المثال بالبنت، إلا أن الزوج، أو الأم يأخذ الربع أو السدس من مسألة الإقرار، وهذه المسألة أعني مسألة إقرار الأخ للأم بنت، تسمى عند الفرضيين بعقرب تحت طوبة، لأن المقر قصد أن يكون نصيبه لمن آخر له، فخرج له العاصب الذي لم يقصده. وما ذكرنا فيما إذا اتحد المقر

والمقر به، وأما لو تعدد فالعمل أن تصحح المسألة أولاً على الإنكار، ثم على الإقرارين، ثم تنظر ما بين الإقرارين، فتكتفي بأحدهما أو بأكبرهما، أو تضرب وفق أحدهما في كامل الآخر، أو تضرب أحدهما في كامل الآخر، ثم تنظر ما بين الحاصل منهما وبين مسألة الإنكار بالأوجه الأربعة، فما حصل تجعله في جامعة رابعة، ثم تعطي منها لكل مقر ما له من مسألة إقراره، ولكل مقر به ما نقصه المقر به من مسألة الإنكار، وللمنكرين ما لهم من مسألة الإنكار. مثال ذلك: ابن وبنت قد أقرت البنت بابن، والابن ببنت، وأنكر كل الآخر، فمسألة الإنكار من ثلاثة، ومسألة إقرار الابن من أربعة، وإقرارها من خمسة، فتقابل من الإقرارين، فتجدهما متباينين، فتضرب الأربعة في الخمسة فيحصل عشرون، ثم تضرب العشرين الحاصلة في مسألة الإنكار ثلاثة لتباينهما فيحصل ستون، تجعلها في جامعة رابعة ثم تعطي منها للابن المقر ما له من مسألة إقراره بأن تقسمها أربعة، وتعطيه ربعين منها ثلاثين، وللبنت المقر بالابن ما لها من مسألة إقرارها بأن تقسمها أخماساً، وتعطيها خمسا منها اثني عشر، وللبنت المقر بها ما نقصه الابن من مسألة الإنكار عشرة، لأن له من الإنكار أربعين، وللابن المقر به ما نقصته البنت من مسألة الإنكار ثمانية، لأن لها من الإنكار عشرين. وصفته هكذا :

	12		15		20	
60	5		4		3	
30			2	ق	2	ابن
12	1	ق			1	بنت
10			1	بنت		
8	2	ابن				

وكالأول، الحكم لو تعدد المقر به واتحد المقر أو العكس.
 مثال الأولى ابن و بنت يقر الابن بابتين أو البنت بابنين، فالإنكار من
 ثلاثة، والإقرار من سبعة، وبين المسألتين تباين، فتضرب ثلاثة في سبعة فيحصل
 أحد وعشرون، فاجعلها في جامعة ثلاثة وأعط للبنت منها ما لها من الإنكار سبعة،
 وللمقر ما له من الإقرار ستة، وللابنين المقر بهما ما نقصه المقر بهما من مسألة
 الإنكار ثمانية، لكل واحد أربعة. وصفته هكذا :

		3	7	
	21	7	3	
ابن	6	2	2	ق
بنت	7	1	1	
	4	2		ابن
	4	2		ابن

ومثال الثاني ابنان و بنت، قد أقر اثنان منهما بابن وأنكر الآخر، فالإنكار
 من خمسة، والإقرار من سبعة، وبين المسألتين مباينة، فتضرب خمسة في سبعة
 يخرج خمسة وثلاثون تجعلها في جامعة ثلاثة وتعطي للمنكر منها ما له من الإنكار
 أربعة عشر، إن كان الابن، أو سبعة إن كانت البنت، وللمقرين ما لهما من الإقرار
 عشرين إن كانا الابنين، لكل واحد عشرة، أو خمسة عشر إن كانا أحدهما والبنت،
 للابن عشرة، وللبنت خمسة، وللمقر به ما نقصه المقران به ثمانية، إن كانا الابنين أو
 ستة إن كانا أحدهما والبنت. وصورته هكذا :

	5		7	
35	7		5	
10	2	ق	2	ابن
5	1	ق	1	بنت
14	2		2	ابن
6	2	ابن		

تنبيه : ليس من هذا مسألة أصبغ : أخوان وزوجة حامل قد أقرت الزوجة وأحد الأخوين أنها ولدت حيا لانتفاع الزوجة بإقرارها فهي منكرة حكما، ولذا لا تأخذ من فريضة الإقرار ولا من فريضة ابنها شيئا، فالمسألة اتحد فيها المقر والمقر به، والحكم فيها كما تقدم، أن تصحح مسألة الإنكار، وهي ثمانية، لانكسار الثلاثة على الأخوين، للزوجة منها اثنان، ولكل من الأخوين ثلاثة، ثم مسألة الإقرار وهي ثمانية تاصيلا، للزوجة منها واحد، والباقي سبعة للمقر به الابن، ثم تقابل بينهما فتجدهما متماثلين، فتستغني بأحدهما، ثم تصحح فريضة الولد على الإقرار وهي ثلاثة، للزوجة واحد، والباقي للعمين، ثم تقابل بين فريضة الولد والثمانية فتجدهما متباينين، فتضرب أحدهما في كامل الآخر، فيخرج أربعة وعشرون، ثم تقسمها على مسألة الإنكار فيكون للزوجة ستة، ولكل من الأخوين تسعة، وعلى مسألة الإنكار فيكون للزوجة ستة، ولكل من الأخوين تسعة، وعلى مسألة الإنكار فيكون للزوجة ثمنها ثلاثة، والباقي أحد وعشرون للولد، ثم ما توفي عنه على فريضته فيكون للأم ثلثها سبعة وللعمين شركة أربعة عشر لكل واحد سبعة فتعطي للاخ المنكر ما له من الانكسار تسعة، وللأم ما لها من الإنكار لانتفاعها بإقرارها ستة، وللمقر ما له من الإقرار من فريضة الولد سبعة، وللزوجة المقر بحملها ما نقصه المقر من الإنكار اثنين زيادة على ما لها من الإنكار ستة، فيكون لها ثمانية، ولا تأخذ من فريضة ابنها ولا من الإقرار شيئا كما قدمنا. وصورته هكذا :

	7		3		3	
24	3		8		8	
8	1	ام	1		2	زوجة حامل
7	1	عم	—	ق	3	اخ ش
9	1	عم	—		3	اخ ش
		ت	7	ابن		

مسألة : وإذا أوصى الهالك بجزء شائع منطق، أي يعبر عنه بغير لفظ الجزئية كما يعبر عنه بها كربع وجزء من أربعة، وثلاث وجزء من ثلاثة، أو أصم، يعبر عنه بلفظ الجزئية خاصة كجزء من أحد عشر، وجزء من خمسة عشر، ونحو ذلك. وقصدت تصحيح ذلك. فالعمل أن تاخذ مخرج الوصية أولاً، ثم ان انقسم الباقي على الورثة، فواضح كأن يترك ابنين. وقد أوصى بثلاث ماله، فتاخذ مخرج الوصية ثلاثة وتعطي منها واحداً للموصى له يبقى اثنان، وهي منقسمة على فريضة الورثة لكل واحد واحد هكذا :

	1	
3	2	
1	1	ابن
1	1	ابن
1	—	موصى

وإن لم يقسم الباقي من مقام الوصية على اصحاب الفريضة فإنك تقابل بين الباقي من مقام الوصية وبين مسألة الورثة بالتوافق والتباين مثل انكسار السهام على الرؤوس فإن توافقاً ضرب وفق مسألة الميراث في فريضة الوصية، فما حصل فممه تصح المسألة ثم تقول من له شيء من الفريضة اخذه مضروباً في وفقها، ومن له شيء من الوصية اخذه مضروباً في وفق المسألة كأن يترك أربعة أولاد ويوصي بالثلث، فمخرج الوصية من ثلاثة. للموصى له واحد ويبقى اثنان وهي

	2	1	
6	3	4	
1	2	1	ابن
1	1	1	ابن
1	1	1	ابن
1	1	1	ابن
2	1	$\frac{1}{3}$	موصى له بـ

غير منقسمة على اصول فريضة الورثة اربعة ولكنها توافقها بالنصف، وهو اثنان، فاضربها في مسألة الوصية يخرج لك ستة فمنها تصح، ثم تعطي للموصى له منها ما له من مسألة الوصية واحدا مضروباً في وفق الفريضة اثنين باثنين، والأولاد الأربعة من الفريضة اثنين مضروبين بأربعة، لكل واحد، هكذا :

وإن تباينا ضربت كامل المسألة فتخرج الوصية، فما حصل، فمنه تصح، كأن يترك خمسة أولاد ويوصي بالثلث، فتخرج الوصية من ثلاثة، للموصى له واحد، يبقى اثنان وهي غير منقسمة على فريضة الورثة خمسة، ومباينة لها، فتضرب كامل المسألة خمسة في مخرج الوصية ثلاثة فيحصل خمسة عشر، ثم تعطي للموصى له منها ما له من مخرج الوصية واحدا مضروباً في فريضة الورثة خمسة بخمسة، وللأولاد الخمسة ما لهم من فريضتهم اثنين مضروبين في كامل المسألة بعشرة هكذا :

	5	2	
15	3	5	
2	2	1	ابن
2		1	ابن
2		1	ابن
2		1	ابن
2		1	ابن
5	1	$\frac{1}{3}$	موصى له بـ

مسألة : وأما لو أوصى بجزئين شائعين كسدس وسبع، وأردت أن تصح ذلك فالعمل أن تقابل بين الجزئين بالتوافق والتباين، فتضرب وفق أحدهما في كامل

الآخر، أو أحدهما في كل الآخر، فما حصل، منه تصح المسألتان، فتأخذ منه جزءي الوصية، وتقسم ما بقي على فريضة الورثة، فإن انقسم فواضح، كأن يترك سبعة أولاد ويوصي بسدس وربع، فمخرج

	1	
12	7	
7	7	7 أبناء
2		موصى له بالسدس
3		موصى له بالربع

السدس ستة، والربع أربعة، وبين المخرجين توافق بالنصف بترك الأربعة لاثنين، أو الستة لثلاثة، وتضرب وفق أحدهما في كامل الآخر، فيخرج اثنا عشر، يأخذ الموصى له بالسدس منها سدسها اثنين والموصى له بالربع ربعها ثلاثة، تبقى سبعة وهي منقسمة على فريضة الورثة هكذا :

وإن لم ينقسم، فانظر بين الفريضة والباقي بالتوافق والتباين، فإن توافقا ضربت الوفق في أصل المسألة، واعمل على ما مر في كيفية القسمة.

فمثال التوافق ثمانية وخمسون ولدا وموصى له بالسدس، وآخر بالسبع، فتنظر بين المخرجين فتجدهما متباينين فتضرب أحدهما في الآخر ستة في سبعة باثنين وأربعين، فتعطي منها للموصى له بالسدس سدسها سبعة، وللموصى له بالسبع سبعة، يبقى تسعة وعشرون وهي غير منقسمة على الأولاد، ولكن توافق

	2	1
84	42	58
58	29	بنون 58
14	7	موصى له بالسدس
12	6	موصى له بسبع

عددهم بجزء من تسعة وعشرين، فتضرب جزء المسألة اثنين في مخرج الوصية اثنين وأربعين بأربعة وثمانين، فاجعلها في جامعة، وأعط منها للموصى لهما ما كان لهما من الاثنين والأربعين مضروبا في الوفق اثنين باثني عشر وأربعة عشر، وللأولاد ما انكسر عليهم تسعة وعشرين مضروبا في الوفق اثنين بثمانية وخمسين. وصورته هكذا :

	4	29	
168	42	4	
116	29	4	أبناء أربعة
28	7		موصى له بسدس
24	6		موصى له بسبع

ومثال التباين أربعة أولاد وموصى له بالسدس وآخر بالسبع، تفعل فيه ما مر من تقابل المخرجين وتضرب أحدهما في الآخر ليخرج اثنان وأربعون، ياخذ منها الموصى لهما سدسها، وسبعها يبقى تسعة وعشرون وهي لا تنقسم على الأولاد ولا توافقها، فتضرب الأربعة في الاثنين والأربعين الخ، العمل المتقدم هكذا :

مسألة: ويوقف قسم التركة، لحمل زوجة الميت أو أمته، متحدة أو متعددة، ولزوجة أخيه ولزوجة ابنه ولحمل الأم حيث كانت زوجة، إلى الوضع أو مضي أقصى أمد الحمل الذي هو خمسة أعوام، كما يوقف مال المفقود، وهو الذي عمي خبره إلى العلم بموته أو الحكم به بأن يبلغ عمره ثمانين سنة، أو خمسة وسبعين، أو سبعين على الخلاف فيه، ويحكم القاضي بتمويلته، وإن مات موروثه قدر المفقود حيا، فتصح فريضة على حياته وميتا، فتصح فريضة على موته، ثم تنظر بينهما بالأوجه الأربعة، فما حصل، فمبه تصح الفريضتان، ثم تعطي الورثة منها

3 4

24	8	6	
9	3	3	زوج
4	2	1	ام
11 موقوف	3		اخت
	ت	2	أب مفقود

المحقق من المسألتين، ويوقف المشكوك فيه، فإن ثبت موته أو حياته بيينة شرعية فلا إشكال، وإن لم يثبت بيينة، فإن مضت مدة التعمير السابقة فالمال الموقوف كالمجهول في التقدم والتأخر، وقد تقدم أن من موانع الإرث الجهل، وعليه فيرثه أحياء ورثته غير المفقود، ومثاله، زوج وأم، وأخت، وأب مفقود هكذا :

فقد صححت مسألة حياته من ستة، للزوج نصفها ثلاثة، وللأم ثلث الباقي واحد، لأنها أحد الغراوين، وللأب إثنان، ومسألة موته من ثمانية لنصف الأخت، للزوج ثلاثة وللأم الثلث اثنان، ثم قابلت بين المسألتين فوجدتهما

متوافقين بالنصف، فضربت وفق الستة ثلاثة في كامل الثمانية، أو وفق الثمانية أربعة في كامل الستة، فخرج لك أربعة وعشرون فجعلتها في جامعة ثلاثة، ثم أعطيت للزوج ما له من الأولى ثلاثة مضروبا في وفقها ثلاثة بتسعة، لأنه المحقق له على تقدير موت الأب، وللأم ما لها من الثانية أربعة مضروبا في وفقها بأربعة، لأنه المحقق لها على تقدير حياة الأب وهو السدس، ويوقف أحد عشر بقية الأربعة والعشرين، فإن ثبتت حياته أخذ الزوج من الموقوف ثلاثة تنمة النصف وياخذ الأب ثمانية، وقد أخذت الأم ما كان يخصها على هذا التقدير وهو أربعة، وإن ثبت موته أو مضى أمد التعمير أخذت الأخت مما وقف تسعة، وتاخذ الأم اثنين تنمة الثلث، وقد أخذ الزوج ما كان يخصه على هذا التقدير وهو تسعة.

مسألة : وأما الخنثى المشكل فهو من له آلة الذكر وآلة الأنثى أو لا آلة، وله مكان يول منه، وهو بالخاء المعجمة والمثلثة مشتق من الإخناث، وهو التثني والتكسر، أو من خُنْثَ الطعام إذا اشتبه أمره، فلم يخلص طعمه المقصود منه وشارك طعم غيره. وسمي بذلك لاشتراك الشبهين فيه، وألفه للتأنيث فهو ممنوع من الصرف، وجمعه خنثا كالختالى، ويوتى بالضمائر معه مذكرة، وإن اتضحت أنوثته، لأن مـ لول لفظه شخص، صفته كذا، ومن عادة الفراض في تأليفهم تأخير الكلام عليه على من يرث بالذكورة والأنوثة المحقتين. ووجهه توقف ميراثه على مقدار ميراثهما، وهو منحصر في سبعة أصناف، الأولاد وأولادهم، والإخوة وأولادهم، والأعمام وأولادهم، والمعتقون كسرا، فلا يجوز أن يكون أبا ولا أما ولا جدا ولا جدة ولا زوجا ولا زوجة، لأنه لا تجوز مناكحته ما دام مشكلا، وأحكامه كثيرة قد افردتها بعضهم بالتأليف، ولكن الفراض، قصاراهم الكلام على مقدار ميراثه وتصحيح مسائله. وقد ذكر ابن عرفة في المحرمات من النساء في كتاب النكاح مسائل جمعة من مسائله، فراجعها إن شئت.

وأحواله خمسة :

الأول، أن يرث بالذكورة والأنوثة، إلا أن يرثه بالذكورة أكثر، كما إذا كان ابنا أو ليس ابن، وحكم هذا أن له نصف نصيب ذكر و أنثى، لأنه يعطى نصف نصيب الذكر المحقق الذكورة المقابل له، ونصف نصيب الأنثى المحققة الأنوثة

المقابلة له، فإذا كان له على تقدير كونه ذكرا سهما، وعلى كونه أنثى سهم، فإنه يأخذ نصف الذكر وهو سهم ونصف الأنثى وهو نصف سهم، فالجموع سهم ونصف.

وكيفية تصحيح مسائله أن تصحح المسألة على تقدير كونه ذكرا محققا، ثم على تقدير كونه أنثى محققة، ثم تنظر بين التقديرين أو التقديرات إن زاد عدد الخنثى بالأوجه الأربعة، فتستعين بأحدهما إن تماثلا، أو بأكبرهما إن تداخلا، أو تضرب وفق أحدهما في كامل الأخرى إن توافقا، أو أحدهما في كل الأخرى إن تباينت، ثم ما حصل من الأربعة تضربه في حالي الخنثى إن اتحد، أو أحواله إن تعدد، ثم تقسم ذلك عليهما باعتبار ذكورة الخنثى وأنوثته، وتأخذ من كل نصيب من الاثنين النصف ومن الأربعة الربع وهكذا.

فمثال تماثل التقديرين: بنت خنثى وبنت محققة هكذا :

2	2	
3	3	6
ابن خنثى 2	1	3
بنت 1	1	2
عاصب	1	1

فقد صححت مسألة تقديره ذكرا من ثلاثة، له منها اثنان، وللبنت واحد، ومسألة تقديره أنثى من ثلاثة أيضا، لأن البنتين لهما الثلثان، ثم قابلت بين التقديرين فوجدتهما متماثلين، فاكتفيت بأحدهما، ثم ضربت الثلاثة الحاصلة في حالي الخنثى بستة، ثم قسمتهما عليها باعتبار الذكورة، فناب الخنثى من الذكورة أربع، والبنت اثنان، ولم يفضل للعاصب عليها شيء، وعلى الأنوثة فناب كلا من الخنثى والبنت ثلثا ستة : أربعة، لكل واحد اثنان، وفضل اثنان فأعطيتهما

للعاصب، ثم جمعت في ذهنك ما حصل لكل بالتقديرين، فوجدت الخنثى له ستة، والبنت لها أربعة، والعاصب له اثنان، ثم نسبت واحدا مفردا هو آيل إلى حالتي الخنثى فوجدته موافقا له بالنصف، فأعطيت كل واحد نصف ما له بالتقديرين، فناب الخنثى ثلاثة، والبنت اثنان، والعاصب واحد. ومثال تداخلهما ابن خنثى وأخ هكذا :

	2	4	
4	2	1	
3	1	1	ابن خنثى
1	1	0	أخ

فقد صححت مسألة تقديره ذكراً من واحد، ولا شيء للأخ، لأن الإبن يحجب الأخ، ومسألة تقديره أنثى من اثنين، لأن البنت لها النصف وهو من اثنين، فالأخ واحد وللبنت واحد، ثم قابلت بين التقديرين فألفيتهما متداخلين، لأن الواحد داخل تحت الاثنين، فاكتفيت بالأكبر وضربته في حالتي الخنثى بأربعة فجعلتها في جامعة ثم قسمتها عليهما بالتقدير الاول، فناب الخنثى الأربعة كلها، ولا شيء للأخ، وبالتقدير الثاني فناب الخنثى نصفها اثنان، والأخ الاثنان الباقية تعصيا، ثم جمعته في ذهنك ما حصل لكل بالتقديرين فوجدت الخنثى له ستة، والأخ له ثلاثة، ثم نسبت واحداً هوائيا إلى حالتي الخنثى لتعلم للورثة نصف المجموع أو أربعة أو غير ذلك فوجدته نصفاً، فأعطيت كل واحد نصف ماله بالتقدير، فناب الخنثى ثلاثة، والأخ واحد، فقد كملت الأربعة.

ومثال توافقهما زوج وإخوان لأم، وأخ لغير أم خنثى، هكذا :

			6	8	
	48	24	8	6	
24	18	24	3	3	زوج
14	12	16	2	2	أخوان لأم
13	18	8	3	1	أخ ش خنشى

فالمسألة بتقدير الذكورة من ستة، وبتقدير الأنوثة من ثمانية بالعول للأخت، وبينهما توافق بالنصف. فضربت وفق إحداهما في الأخرى، بأربعة وعشرين، فجعلتها في جامعة ثم ضربتها في حالي الخنشى بثمانية وأربعين، فجعلتها في جامعة رابعة ثم قسمتها على الورثة بالتقدير الاول، فناب الزوج أربعة وعشرون، والأخوين للأم ستة عشر، والأخ الخنشى ثمانية، وبالتقدير الثاني فناب الزوج ثمانية عشر، والأخوين للأم اثنا عشر، والخنشى ثمانية عشر، ثم جمعت في ذهنك ما حصل لكل بالتقديرين فوجدت الخنشى له ستة وعشرون، والأخوين للأم لهما ثمانية وعشرون، والزوج له اثنان وأربعون، ثم نسبت واحدا هوائيا إلى حالي الخنشى فوجدته نصفًا، فأعطيت كل واحد نصف ماله بالتقديرين، فناب الخنشى ثلاثة عشر، والأخوين أربعة عشر، والزوج واحد وعشرون، فقد كملت الثمانية والأربعون. ومثال تباينهما : ذكر وأخ خنشى هكذا :

			4	6	
12	12	6	3	2	
7	8	6	2	1	أخ
5	4	6	1	1	خنشى اخ

فبتقدير كونه ذكرا، المسألة من اثنين، وبتقدير كونه انثى فمن ثلاثة، وبين التقديرين مباينة، فضربت الاثنين في الثلاثة ستة، فجعلتها في جامعة ثلاثة ثم ضربتها في حالي الخنثى باثني عشر فجعلتها في جامعة رابعة، ثم قسمتها عليهما بالتقدير الأول، فناب كل واحد ستة، وبالتقدير الثاني فناب الأخ ثمانية، والخنثى أربعة، ثم جمعت في ذهنك ما حصل لكل بالتقديرين، فوجدت الأخ له أربعة عشر، والخنثى له عشرة، ثم نسبت واحدا هوائيا إلى حالي الخنثى فوجدت الأخ له أربعة عشر والخنثى له عشرة، ثم نسبت واحدا هوائيا إلى حالي الخنثى فوجدته نصفًا، فأعطيت لكل نصف ما له بالتقديرين فناب الاخ سبعة والخنثى خمسة قد كملت الاثنا عشر. وقس على هذه ما شاكلها

ولك عمل آخر مختصر، وهو أن تصحح المسألة على التقديرين أو التقديرات، ثم تنظر بين التقديرين أو التقديرات على ما تقدم بالأوجه الأربعة، ثم ما حصل من الأربعة تضربه في حالي الخنثى إن اتحد، أو أحواله إن تعدد، فما حصل تجعله في جامعة ثم تقسمها على كل واحد من الأوليين، وتجعل الجزء الخارج لكل واحدة منها فوقها، ثم تضرب لكل وارث خنثى وغيره ما كان له في المسألة التي ورث فيها، اتحدت أو تعددت، في جزء يهم تلك المسألة، ثم تحفظ ما حصل له من المسألتين، أو إحداهما في ذهنك، ثم تدفع في جدول الجامعة لكل وارث، خنثى وغيره، نصف المجموع إن اتحد، أو ريعه إن كان اثنين، وهكذا. ومثاله: زوج ابن وابن خنثى هكذا :

	4	2	
16	4	8	
4	1	2	زوج
7	2	3	ابن
5	1	3	ابن خنثى

فقد صححت مسألة التذكير من ثمانية لأجل الانكسار، ومسألة التأنيث من أربعة. وهما متداخلان، فاستغنيت بأكبرهما وضربته في حالي الخنثى، فخرج لك ستة عشر فجعلتها في جامعة، ثم قسمتها على كل من مسألتَي التذكير والتأنيث فخرج جزء سهم الأولى اثنين فوضعتها فوقها، وجزء الثانية أربعة فوضعتها

	6	8	
18	8	6	
21	3	3	زوج
14	2	2	أم
13	3	1	أخ خنشى

فوقها، ثم ضربت لكل وارث ما له في كل منهما
في جزء سهمه، وَحَفِظْتُ المجموع في ذهنك،
وأعطيته نصفه، لأن الخنشى قد اتحد فخرج للزوج
أربعة، وللأبن المحقق سبعة، وللخنشى خمسة،
وكزوج وأم وخنشى أخ هكذا :

فقد صححت مسألة التذكير من ستة، ومسألة التأنيث من ثمانية بالعول،
وبينهما توافق، ف ضربت وفق أحديهما في كامل الأخرى، ثم الخارج في حالتي
الخنشى فحصل لك ثمانية وأربعون، فجعلتها في جامعة ثالثة، ثم قسمتها على كل من
مسألتى التذكير والتأنيث فخرج جزء سهم الأول ثمانية، فوضعتة فوقها، وجزء
الثانية ستة فوضعتة فوقها، ثم ضربت لكل وارث ما له في كل منهما في جزء
سهمه وحفظت المجموع من الخارج في ذهنك وأعطيته نصفه، فخرج للزوج
أحد وعشرون، وللأم أربعة عشر، وللخنشى ثلاثة عشر. ومثال اجتماع خنشتين : زوج
وأخوان خنشان هكذا :

	56	56	48	84	
336	6	6	7	4	
162	3	3	3	2	زوج
87	1	2	2	1	اخ خنشى
87	2	1	2	1	اخ خنشى

فقد صححت مسألة تذكيرهما معاً من أربعة لأجل الانكسار، ومسألة
تأنيثهما معاً من سبعة بالعول، ومسألتى تذكير أحدهما وتأنيث الآخر من ستة،
والثالثة والرابعة متماثلان فاستغنيت بإحداهما، والأولى مباينة للثانية ف ضربت لإحداهما

في الاخرى ثم قابلت الخارج بالسته فوجدتهما متوافقين بالنصف، فضربت نصف الخارج في الستة، فخرج المقام العالي اربعة وثمانون، فضربته في أحوال الخنثى الأربع، فخرجت لك الجامعة الكبيرة ستة وثلاثون وثلاثمائة، ثم قسمتها على كل من المسائل الأربع، فخرج جزء سهم الأولى أربعة وثمانين فوضعتها فوقها، وجزء سهم الثانية ثمانية وأربعين فوضعتها فوقها، وجزء سهم الثالثة والرابعة ستة وخمسين، ثم ضربت لكل وارث ما له في كل مسألة في جزء سهمها، وجمعت تلك الخارجات في ذهنك وأعطيته ربعه فخرج للزوج مائة واثنان وستون، ولكل خنثى سبعة وثمانون، قد كملت الثلاثة والثلاثون والثلاثمائة، وكأخوين خنثيين وعاصب هكذا :

	12	8	8	8	24
	2	3	3	3	
اخ خنثى	1	1	2	1	11
اخ خنثى	1	1	1	2	11
عاصب	0	1	0	0	2

فقد صححت مسألة تذكيرهما من اثنين، ومسألة ثانيتهما معا من ثلاثة، ومسألة تذكير أحدهما وتأنيث الآخر من ثلاثة أيضا، والثلاثة متماثلة، فاكتفيت بواحد منها وضربته في حالتي التذكير وهو اثنان بسة، ثم ضربت الستة في الاحوال الاربعة بأربعة وعشرين فجعلتها في جامعة، ثم قسمتها على كل من المسائل الاربعة فخرج سهم الأولى اثنا عشر، وجزء سهم الثانية والثالثة والرابعة ثمانية فوضعتها على كل من الثلاثة، ثم ضربت لكل وارث ما له في كل مسألة في جزء سهمه، وجمعت تلك الخارجات في ذهنك وأعطيته ربعه فخرج لكل من الخنثيين أحد عشر، اذ هو ربع مجموع ما بيديهما أربعة وأربعين، لأن لهما في التذكير اثني عشر وفي التأنيث ثمانية، وللعاصب ثمانية، وفي تذكير أحدهما وتأنيث الآخر ستة عشر وثمانية، وللعاصب اثنين، وقس على هذا ما إذا زاد عدد الاخوة الخنثائي، فالحكم واحد.

الثاني من أحواله الخمسة أن يرث بالذكورة والأنوثة، إلا أن ميراثه بالأنوثة أكثر، كالمثال المتقدم : زوج وإخوة لأم وأخ خنثى.

الثالث، أن يرث بالذكورة فقط، كما إذا كان عما أو ابن عم أو ابن أخ، فإن ابن العم وابن الأخ والعم يرثون دون أخواتهم كما تقدم.

الرابع، أن يرث بالأنوثة فقط، كما إذا كان في مسائل العول في الأكدرية المتقدمة، فإنه لا يعال فيها إذا كان ذكرا ولا يرث كما مر.

	2	2	
4	2	2	
2	1	1	زوج
1	0	1	ابن عم خنثى
1	1	0	البيت

الخامس، مساواة إرثه بالذكورة والأنوثة كما إذا كان أنحاً لأم، والحكم في الأول والثاني ما علمت، وفي الثالث والرابع أعطاه نصف نصيب الوجه الذي يرث به، ذكرا كان أو أنثى، وفي الخامس أعطاه فرضه كاملاً، لاستواء الحالتين :

مثال الثالث زوج وابن عم خنثى وبيت المال هكذا :

	4	18	
108	27	6	
45	9	3	زوج
30	6	2	أم
25	8	1	جد
8	4	0	أخت خنثى

ومثال الرابع في الأكدرية : زوج وأم وخنثى أخت، وجد هكذا :

فقسامها الجد فيها نابها وحازت نصفه .

ومثال الخامس : زوج وأم وأخ لها خنثى هكذا

6	
3	زوج
2	أم
1	أخ أم خنثى

ثم محل كون الخنثى له تلك الأحكام إذا أشكل أمره بأن لم تتحقق ذكورته ولا أنوثته، وأما إذا تحقق أحدهما بأن كان يول من موضع واحد أو من موضعين وكان أحدهما أكثر أو أسبق، أو نبت له لحية، أو طلع له ثدي، أو حصل له مني أو حيض أو حمل، فلا إشكال حينئذ في ذكورته أو أنوثته. ولا ينظر لقلة أو كثرة في البول ولا لوزن كما قال الامام الشعبي رحمه الله بل لتكرر خروجه، إلا ان هذا انما يجري في حال صغره حيث يجوز النظر بأن لم يبلغ حد الشهوة، لأنه إن ناهز الحلم يصير كالبالغ. وأما الكبير إنه يؤمر أن يول إلى حائط، فإن ضرب بوله في الحائط أو أشرف عليه، فهو ذكر، وإن بال بين فخذه فهو أنثى. وقيل : الكبير تنصب له مرآة أمامه وينظر فيها الى مباله بأن يجلس ينظر منها له كما قال ابن العربي المعافري في علامة البلوغ. وتعقب بأنه لا يجوز النظر الى صورة العورة، كما لا يجوز النظر إليها. ونقض بجريان العمل بها، كما في عمليات فاس حرسها الله، فكيف بصورتها. ولا يشترط التكرار كما هو ظاهر اطلاقهم، فلو تحققت حياته، وبال من أحدهما مرة واحدة ومات فالحكم لصاحب المبال، فلو بال منهما متساويين انتظر بلوغه إن كان غير بالغ، فإن ثبت له لحية فهو ذكر، أو طلع له ثدي فهو أنثى، فإن نبتا معا، فهل ينظر إلى عدد أضلاعه أم لا؟ فقال الحسن : نعم، ووافقه غيره على القضاء به، وعليه فالمرأة لها ثماني عشرة ضلعا من كل جانب، والرجل من الجانب الايمن كذلك ومن الايسر سبعة عشر كما نص عليه ابن يونس في الجامع ونقله شراح المختصر. وقال الحوفي : سبعة عشر للمرأة من كل جانب، وللرجل من جانب واحد ستة عشر. وسبب ذلك كما قال علماء

التفسير لدى قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ الآية. أن الله تبارك وتعالى لما خلق آدم، على نبينا وعليه افضل الصلاة والسلام، وأراد أن يخلق حواء، ألقى عليه النوم الثقيل لئلا يحصل له ألم أو وجع، ثم أزال ضلعاً من جانب الأيسر فخلقها منه، سبحانه ربنا القادر على ما يشاء.

تتمتان : الأولى : أول من حكم في الخنثى في الجاهلية، عامر بن الظرب، وكان مشركاً وكانت العرب في الجاهلية لا تقع لهم معضلة إلا اختصموا إليه، ورضوا بحكمه، فسألوه عن خنثى : أنجعله ذكراً أم أنثى . فقال : أمهلوني، فبات ليلته ساهراً وأقاموا عنده أربعين يوماً وهو يذبح لهم كل يوم، وكان له أمة يقال لها سخيلة. فقالت له : إن مقام هؤلاء عندك قد أسرع في غنمك، وكانت ترعى له غنماً وكانت تؤخر السراح والمراح حتى تسبق، وكان يعاتبها على ذلك فيقول : أصبحت يا سخيلة، أمسيت، فلما رأت سهره وقلقه، قالت له : ما لك في ليلتك ساهراً فقال لها : ويلك، دعي أمراً ليس من شأنك، فأعادت عليه السؤال، فذكر لها ما بدا له، فقالت : سبحانه الله اتبع القضاء المبال. فقال : فرجتها — والله — يا سخيلة أمسيت بعد أن أصبحت، فخرج حين أصبح، ففضى بذلك، واستقر عليه الحكم في الإسلام. ففي سنن البيهقي أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن مولود له قبل وذكر، من أين يورث، فقال عليه الصلاة والسلام : من حيث يول، وأول من حكم فيه في الإسلام سيدنا علي كرم الله وجهه ورضي عنه.

الثانية : الخنثى المشكل كما يكون في الآدمي، يكون في الإبل والبقر، وتجاوز التضحية، وهو أفضل من الأنثى المحققة، ولو كان إشكاله بثقبه يخرج منها البول لأنه إما ذكر أو أنثى، وكل منهما تجوز به التضحية، فعلى هذا ابن آدم محصور في كونه ذكراً أو أنثى، فلا فرد يخرج عنهما، ويدل لذلك قوله تعالى : ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾. وقوله تعالى : ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾. فهو دليل على أن الخنثى إما ذكر وإما أنثى، فيحنت من حلف لا كلم ذكراً ولا أنثى، وكلمه كما قال بعضهم.

والحاصل أن الجمهور على أنه غير واسطة، وأنه واقع خلافا لمن منعه. انتهى من الصعيدي ببعض زيادة. قلت: وقد أخبرني بعض القوابل الموثوق بهن، أن الحوامل يخفن من ذلك ويسمونهم أفغولا، فهذا دليل على وقوعه.

خاتمة : ختم الله لنا بالحسنى والزيادة وجعلنا من المقبولين عند أولي الفضل والسيادة، قد استنبط العلماء رضي الله عنهم من قضية سخيلة هذه عدة أحكام وآداب. فمنها : جريان الحكم على السلف غير أهله، وذلك مما لا غرابة فيه، بل فضل الله يؤتيه من يشاء. ومنها : أن لا يقدم الإنسان على أمر حتى يعلم حكم الله فيه، فهذا مشرك توقف في حكم حادثة أربعين يوما، وذلك مما لا يقدح في العالم، بل سرعة جوابه من أعظم المفاسد والمظالم. ولذا يقال: ليس الفقيه من سئل فأجاب، إنما الفقيه من سئل فطالع وأصاب. وقد سئل مالك رضي الله عنه عن ثلاثين مسألة فأجاب عن ستة منها. وقال في الباقي لا أدري. ومنها : الزجر لمفتي هذا الزمان وقضاته في مسارعتهم بالافتاء وتنفيذ الأحكام من غير تثبت في المراجعة ولا مشاورة الأئمة الأعلام. ومنها : برور الشيخ وتوقيره والتواضع له والأدب معه ولو أمةً وولداً صغيراً، فإنها لما صارت شيخة له ساعها التأخير، وذلك أدب منه لها. ومنها : أن المشيخة تحصل بالكلمة الواحدة كما يشير إليه ما نقل عن سيدنا عيسى ابن مريم على نبينا وعليه أفضل الصلاة والتسليم، أن إبليس اللعين قال له : قل لا إله إلا الله. فقال : أقولها لا لقولك، وذلك كما ذكروا أن إبليس اللعين أراد أن يكون عيسى عليه السلام تلميذاً له فحماه الله من ذلك. ومنها نسبة الفائدة لقائلها ومبتكرها حيث نسب ذلك إليها ولم ينسبه إلى نفسه، ولذا يقال من الصدق في طلب العلم نسبة الفوائد لأربابها. ومنها : تذكرة التلميذ بشدة التواضع والأدب مع أستاذه، فهذا ملك عظيم في قومه، وقد تأدب مع أمة مملوكة له، وتواضع بالكلمة التي أجراها المولى سبحانه على لسانها فوعاها منها، فكيف بالطالب الذي يسمع من شيخه الكلمات، بل التأليف العديدة والتحقيقات والإشارات بالأبحاث والنكات. فينبغي لطالب العلم إن رام أن يفتح المولى عليه أن يكون شديد التواضع مع أقرانه وشيوخه، معتقداً كمال غيره ونقصان نفسه، فبذلك يعلو إلى أقصى المراتب، ويكشف له عن مخبئات الأسرار، ويفتح له

المطالب، وليكن على حذر من أن ينظر إليه بعين، بالعيون المنقصات المحقرات، فإن ذلك أشر المعاطب والمضرات، وموجب أسوء الختام يوم الممات، وموبق بصاحبه في الدرك الأسفل يوم ترفع الأبرار إلى أعلى الدرجات، ومحزن يوم يفرح المعظمون بما أعد لهم من المقامات والمسرات، تالله ما سعد الأولون ولا فتح عليهم إلا لكثرة آدابهم وتوقيرهم وتعظيمهم للشيوخ.

فهذا سيدنا علي كرم الله وجهه كان يقول : أنا عبد لمن علمني حرفاً واحداً إن شاء أخدمني، وإن شاء أخذ ثمنه.

وهذا سيدنا محمد بن ادریس الشافعي، أحد الأئمة الأعلام، كان إذا قدم عليه رجل من العوام يقوم له، فسئل عن ذلك. فقال : أنا سمعت منه أن الكلب إذا بلغ يرفع رجله عند البول، وأن الحر من راعي وداود لحظة، وانتمى لمن أفاد لفظة، واللئيم إذا ارتفع جفا أقاربه، وأنكر فضل معلميه.

وكان إمام دار الهجرة مالك بن انس رضي الله عنه يقول : اجعل أدبك طعاماً، وعلمك ملحاً.

وكان الإمام الشافعي رضي الله عنه يقول : من استخف بأستاذه ابتلاه الله بثلاث؛ قصر عمره، وكل لسانه عند الموت، ونسيان ما حفظ، ومنها غير ذلك. وهذا تمام الغرض الذي قصدنا، وكال التصنيف الذي انتحينا، فجاء بحمد الله على أتم الأحوال وأكملها، وعلى أحسن الرسائل وأجمعها، فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، ولما فرغت من تهذيبه وإتمامه وإخراجه من مبيضته وتوشيح مسائله وأحكامه.

ترجمته بتحفة الأنجاب في تسهيل علم الفرائض ومسائله الصعاب، جعله الله من الأعمال الصالحات، ومن التركات التي لا تنقطع بممات، ومقبولا لدى الخصوص والعموم، وذوي الوجاهات، ومحروسا بالعناية الربانية من شرور الحساد، ووجوه الوقاحات، بجاه سيد السادات، وإمام أهل الأرضين والسموات، مولانا محمد صاحب البراهين والمعجزات، وآله الأنجم الزاهرات، وصحابه الكواكب السيارات النيرات، وأزواجه الطيبات الطاهرات، وصلى الله على سيدنا محمد كلما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً. سبحان ربك

رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.
قال مؤلفه رحمه الله وسامحه، وكان الفراغ منه يوم الجمعة الخامس عشر من
شهر الله المحرم عام 1355 هـ.

نحمدك يا من شرح صدرنا لإدراك العلوم وموارث وغيرها، ومكننا من
تمييز المنطوق من المفهوم، والمنثور من المنظوم، والصلاة والسلام على سيد الخصوص
والعموم.

وبعد، فقد أطلعني الأخ في الله سيدي عبد السلام بن محمد السرغيني
أسكنني الله وإياه دار التهانى على رسالة نافعة ولمسائل من الفرائض جامعة،
فنظرت بعضها، فاستحسننت، وكل خير لي وله رجوته، ونرجو من الله القبول،
وحصول البلوغ إلى المنى والمأمول، وأن يصلح مني ومنه النيات، ويجعل عمل الكل
من الأعمال الصالحات. وكتب عبد ربه أحمد بن محمد العلمي غفر الله لنا وله.

الفهرس

3 تقديم
5 نبذة من حياة المؤلف
11 مقدمة الكتاب
13 الفصل الأول، فيما يخرج من التركة
15 الفصل الثاني، في أسباب الإرث
17 الفصل الثالث، في موانع الإرث
20 الفصل الرابع، في الفروض وأصحابها
 الفصل الخامس، في أحوال الجد مع الإخوة والأخوات الأشقاء أو الأب،
21 وذكر الغراء، والأكدرية، والخرقاء، والمباهلة، والمالكية وشبهها، ومسائل المعادة .
 الفصل السادس، في العصبية وترتيبها وتقييمها، وذكر الحمارية والحجب وتقسيمه
35 ومسائله
46 الفصل السابع، في الأصول وخارجها، وما يعول منها
57 مسائل العول في الإرث
 الفصل الثامن، في تصحيح المسائل وأقسامها، وكيفية قسمة التركة، ومسائل
58 المناسخات، والإقرار، والوصية، والمفقودة، والخنثى المشكل
98 خاتمة
101 الفهرس